



## النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني 'فتح'

المعدد الحادي والعشرون السنة التاسعة والعشرون نوفمبر (النصف الأول) ١٩٩٢

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

## الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لدولة مستقلة واحدة

نتيجة للاضاعة الهامة التي طرأت في اللحظات الاخيرة التي سبقت التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض، حيث اضيفت "منظمة التحرير الفلسطينية" في صدر الاتفاق كطرف متكافئ مع حكومة اسرائيل كما اضيفت في نهايته حيث التوقيع كممثل للشعب الفلسطيني.

بين الصفحة الاولى والاخيرة في اتفاق اعلان المبادئ، وملاحقه ومحضر الاجتماع المتفق عليه توجد اماكن عدة لا يستقيم فيها فهم الاتفاق دون تناقض صارخ الا بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بدلا للتسميات الموجودة في متن الاتفاق مثل (ممثلي الفلسطينيين، الفلسطينيين المعيّنين، الطرف الفلسطيني، "المجلس"، الممثلين الفلسطينيين، مجلس منتخب، مجلس للفلسطينيين، وغيرها).

فالمجلس المنتخب بالنسبة للقراءة الفلسطينية للاتفاق لا يعني الممثل للشعب الفلسطيني بعد ان تم الاعتراف من قبل الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده، خاصة وان (المجلس) المصوص عليه في الملحق الاول للاتفاق والمتعلق بنمط وشروط الانتخابات يحرم غالبية شعبنا الفلسطيني في الشتات من المشاركة في الانتخابات، بمن فيهم النازحين الذين (ليسوا في وضع

البقية ص 22

■ عندما قرر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاخيرة انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة اريحا بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منهما، كان المجلس يمسك بفهم روح اتفاق اعلان المبادئ بعد ان تم التوقيع عليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة دولة اسرائيل، جنبا الى جنب مع توقيع راعي مؤتمر مدريد للسلام، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية. ولم يكن الموضوع عاديا بالنسبة لوفد "اسرائيل" الى محادثات الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا المنعقدة في طابا. فقد عبر عضو الوفد (يونييل زنجير) الذي كان قد شارك بفعالية خاصة في محادثات اوسلو السرية، ان اعلان تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لا يجوز ان يتم دون الاتفاق والتفاهم معهم. فالموضوع جديد بالنسبة لاتفاق اعلان المبادئ كما يراه الاسرائيليون.

لم يكن ذلك الموقف مفاجئا لوفدنا الى المحادثات في طابا، فقد كان واضحا ان القراءة الفلسطينية للاتفاق والمنسجمة مع كون منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وقعت الاتفاق لم تترسخ بعد في المنظور الاسرائيلي للاتفاق. وليس هذا مفاجئا ايضا، ما دام بعض المسؤولين الفلسطينيين والعرب وغيرهم لم يدركوا حقيقة التغيير الذي طرأ تلقائيا على نصوص الاتفاقية الجامدة والغامضة



## التنظيم والمجتمع 'في'

ليس مهمة تنظيمية أو أمنية بل هو مشروع حياتي مرتبط بالحاضر والمستقبل، يبدأ من الواقع العيني ليصل إلى نهوض شعبي قادر على مواجهة الظروف وتحقيق الغايات. والانطلاق من الواقع الحي يقتضي ادراك هذا الواقع بكلياته وتفاصيله، بآليات عمله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبظروف المحلية والإقليمية والدولية. وهذا لا يمكن انجازه على الوجه الأكمل إلا إذا استوعبنا تاريخ المجتمع وحدوده وقيوده وقيمه المعيارية والمعيشية، وما ينطلق من نسق الخاص في تجربته الحضارية وتنسك بهويته وشخصيته التاريخية.

وهذا يتيح لنا فرصة كبيرة لتحقيق انجازين كبيرين في آن واحد: اعداد المناضل داخل مسرح الحياة الواعية من جهة وتحضير المجتمع للتغيير الثوري من جهة أخرى.

ان أولى نتائج تنفيذ هذه الفكرة التنظيمية هي: اعفاء التنظيم والمجتمع من اجواء العداوة التي سيفرغها ويستثيرها قيام بنى تنظيمية موازية للبنى الاجتماعية وبديلة عنها.

### تأسيس المجتمع:

ونستطيع ان نقول ان فكرة العمل داخل الاطر الاجتماعية القائمة وتحريكها للقيام بالمهام النضالية تشكل مظهرا ذاتيا وموضوعيا. ذاتيا على صعيد الافراد وموضوعيا على صعيد التنظيم والمجتمع.

فعلى الصعيد الذاتي يحررنا العمل داخل الاطر الاجتماعية القائمة من التخوية والانعزال عن الواقع.

والعمل داخل الاطر الاجتماعية يمنحنا القدرة على التعرف على الواقع فنكون أكثر معرفة وأكثر يقينا وثقة، وهذا يعطينا القدرة على تفهم المصاعب الواقعية التي تعيشها الجماعات ان المعرفة الدقيقة لأوضاع المجتمع المادية والمعنوية لا يجعلنا أكثر دقة وتحديدنا في تحليلاتنا فقط بل ويحررنا من الأوهام والأحلام، ويمنحنا القدرة على وضع خطة عمل واقعية مبنية على معرفة دقيقة وقابلة للتطبيق.

■ ليس العمل التنظيمي مجرد بذل جهد، كبر هذا الجهد أم صغر، بل هل علم يرتكز الى رؤية فكرية محددة قصد تحقيق أهداف محددة، وهذه الرؤية والأهداف تستدعي ترتيبا محددًا للاولويات من جهة وللأعداء والأصدقاء من جهة ثانية؟.

في هذا المقال نطرح فكرة تنظيمية هي، كما نرى، أساس أي عمل نضالي ناجح، وتبني هذه الفكرة وتنفيذها سوف يؤدي الى تغيير الكثير من مواقفنا وأساليب عملنا النضالية.

والفكرة المنطلق هي: العمل داخل البنية الاجتماعية والالتحام بالشعب في مواقفه وبيئاته وتشكيلاته الاجتماعية والوظيفية.

فلكل مجتمع، صغر هذا المجتمع أم كبير، تجربة تاريخية وثقافية وخبرة عملية وهذه التجربة والثقافة والخبرة قد أقامت أطرا وتنظيمات اجتماعية لممارسة الحياة ومواجهة المستجدات، فالمجتمع العربي مثلا منظم وفق بنى اجتماعية وظيفية: الأسرة، الأسرة الممتدة، العشيرة، القبيلة، القرية، الحي، المدينة، المسجد، الأعياد، المواسم، الحرف... الخ. والانغماس في صلب هذه التنظيمات والالتحام بقواها الاجتماعية التحاما مباشرا في ظروفها الطبيعية، وفهم آليات عمل هذه التنظيمات والتعرف على القوى الاجتماعية التي تتكون منها، وحصر أساليبها في حل مشكلاتها ومواجهة واقعها وتسيير شؤونها اليومية والحياتية، وتحديد القوانين التي تحكم حركتها الداخلية - ما الذي يجمعها، ما الذي يفرقها - كي تحافظ على عوامل وحدتها في ظل الظروف المتغيرة، ما الثابت وما المتغير من هذه العوامل. كيف يمكن تعميق تماسكها وتعاونها. وما هي الوسائل المناسبة لتبديل وتغيير مواقفها... الخ. هو الطريق الأسلم الى خلق ديناميكية نضالية غير منفصلة عن المجتمع وقادرة على التحرك مع المجتمع وبالمجتمع لتحقيق غاياتها وأهدافها، فالعمل من أجل تغيير الواقع وتحصيل الحقوق يستدعي ان نكون بين الناس، لا امامهم ولا خلفهم.

والعمل التنظيمي، باعتباره مقدمة لأي عمل ثوري،

هذه التحديات ليست كل ما ينتظر الوضع العالمي الناشئ، فهناك قضايا عالمية أخرى في طور النشوء يخبرنا بها أوتونو ويقسمها الى مجالين الأول يدخل في اطار ما أطلق عليه قبل ذلك الاعتماد المتبادل الموضوعي ويندرج تحته قضايا البيئة والارهاب والمخدرات. وهذه وان كانت تصلح لأن تكون نموذجا جديدا للتعاون بين الشمال والجنوب فهي ما زالت محل جدل وخلاف أكثر منها مدعاة للتعاون.

أما المجال الثاني فتندرج تحته قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وهذه اما أن تستدعي استنكار الدول ورفضها لتدخل المجتمع الدولي في شؤونها. وهذا لن يكون متاحا في الوضع العالمي الجديد. واما أن تدفع الدول المعنية الى نفي المزاعم الخاصة بانتهاكها لحقوق الانسان والديمقراطية، والقول بأنها تخفي قضايا سياسية خفية أي أنها منتقلة من الجدل حول حق المجتمع الدولي في الاهتمام بحقوق الانسان الى الكيفية التي يطبق بها هذا الحق. وتبقى المشكلة كما يؤكد أوتونو هي هل تطبق المعايير والقيم المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية بصورة شاملة وبشبات؟ وهل تطبق لأسباب حقيقية أم لتمويه قضايا سياسية خفية أخرى؟

وفي ختام مقاله يتعرض الكاتب الافريقي الى ما يسميه قضية التضامن التي يطرحها كالتالي: الفجوة التي كانت قائمة بين الشرق والغرب ازدادت اتساعا وان تحولت الى فجوة بين الشمال الذي يزداد انشغالا بنفسه، والجنوب الذي ينسحب منه الشماليون. وفي رأيه أن جدارا من نوع جديد آخذ في الارتفاع ليفصل بين عالم مزدهر يهودي ومسيحي وأبيض وآخر شديد الفقر والأحباط غير مسيحي وغير أبيض وكثافته السكانية شديدة، وهو فصل سيؤدي الى عدم الاستقرار بدرجة تستدعي اليقظة والاهتمام منذ الآن، والا تفاقم مشكلة التضامن التي هي في الأساس نقطة الضعف التي تشوب خروج الرأسمالية منتصرة من الحرب الباردة، لكنها إذا ما تفاقمتم فلن تهدد الرأسمالية وحدها وإنما ستهدد المجتمع الدولي ككل فلن يمكن الحديث عن مجتمع دولي إلا إذا وجد اجراء للتضامن في نطاق هذا المجتمع. منذ بداية المقال يطرح الكاتب آراء شديدة الأهمية سواء وهو يصف الوضع الحالي بأنه انعدام للنظام وليس نظاما جديدا، أو وهو يحدد بدقة التحديات التي تواجه هذا الوضع، بل ويتنبأ بتحديات مستقبلية، لذلك يكتسب المقال أهمية تضعه في مقدمة الأبحاث العديدة التي تناولت الوضع الدولي الجديد ■

الشمال والجنوب رايهما يحده مدخل التدخل فانه سيصبح أول تحد يواجهه الوضع العالمي الجديد. لكنه ليس التحدي الوحيد. فالمنازعات الداخلية تتصاعد وناقشت تمثل تحديا للوضع الحالي العالمي وهي ان فقدت بعدها الدولي بانتهاء الحرب الباردة الا انها اكتسبت بعدا آخر لا يخل خطورة هو البعد الاقليمي. وهي في الوقت نفسه تثير مشكلتين رئيسيتين أحدهما كون هذه النزاعات مطلوبة مؤجلا بتقرير المصير في شكله الكلاسيكي أو كما يعبر عنه أوتونو: تراجع الناس لتقرير المصير وما هو داخل في اطار تدبير شؤون العالم كما هو الحال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، بحيث ترغب الطوائف القومية في الانضمام الى دولها الأم المجاورة.

ولأن معظم النزاعات الحالية كما يقرر أوتونو هي نزاعات داخل دول وليست بين دول فإن ثمة تحديا يواجه المنظمات الدولية الاقليمية هو أن تبتكر طرقا للمساعدة في حل هذه النزاعات.

وهذا يقود الى المبرر الثالث أو التحدي الاخطر للوضع العالمي الناشئ، وهو مدى امكانية انشاء نظام للأمن الجماعي الدولي في ذلك الوقت الذي تزايدت فيه الحاجة لترتيبات جماعية لمواجهة نزاعات لا تقوى دولة واحدة على مجابعتها. ويستبعد أوتونو أن يكون بمقدور المنظمات الاقليمية الرد بفعالية على المنازعات الداخلية لافتقاد هذه المنظمات لتقاليد التدخل في النزاعات داخل الدول ولأن هذه المنظمات بصفة عامة تعاني من كونها غير محايدة تماما اضافة الى مشكلة الموارد التي تواجهها خاصة منظمات العالم الثالث.

وازاء هذه المشكلات التي تحد من قدرة المنظمات الاقليمية يرى أوتونو أن الأمم المتحدة هي البديل الذي سيتكفل بالمحافظة على السلام في المستقبل البعيد.

وفي رأي أوتونو أن الوضع العالمي الناشئ، يواجه أزمة قيادية واضحة ومحددة رغم ما أكدت حرب الخليج من قيادة الولايات المتحدة للعالم.

فهذه الحرب نفسها كشفت أوجه القصور التي تحول بين الولايات المتحدة وقيادة العالم مثل مشكلاتها الداخلية مع الفقر والتفرقة العنصرية والعجز الى جانب مشكلات خارجية تتعلق بمواقف اليابان وألمانيا. هذه المشكلات في رأيه تجعل من الحديث عن انفراد الولايات المتحدة بالقيادة أو تحولها الى قيادة جماعية أمرا سابقا لاوانه.



اجتماعاتها يوم (١٦/١١/٩٣) في باريس.

وقد جاء في الملحق الثاني حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا البند (٣) ما نصه: (خطة للتطوير والاستقرار الاقتصادي تتضمن ارسدة عاجلة للتشجيع على الاستثمارات الخارجية والدعم المالي والاقتصادي، وسيقم الطرفان تعاوناً وتنسيقاً موحداً مع الجهات الاقليمية والدولية من اجل بلوغ هذه الاهداف).

وفي الملحق الثالث يصبح النص (يتفق الطرفان على اقامة لجنة متابعة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تعكف على المسائل التالية). ويسرد الملحق الثالث احد عشر مجالاً للتعاون هي: الماء، الكهرباء، الطاقة، المال، النقل والاتصالات، التجارة، الصناعة، العلاقات الاجتماعية، الموارد البشرية، للحماية والمحيط، الصحافة والاتصال.. اضافة الى كل برنامج آخر له فوائد مشتركة.

اما الملحق الرابع فيشتمل على قسمين اولهما برنامج للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والثاني برنامج للتنمية الاقتصادية الاقليمية، ويحتوي البرنامج الاول على العناصر التالية: التاهيل الاجتماعي، الاسكان، تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تنمية البنية التحتية، تنمية الموارد البشرية.

ويحتوي البرنامج الثاني على مجموعة من برامج التنمية الاقليمية التي يجري بحثها في المفاوضات المتعددة الاطراف.

وعلى الرغم من الخداع الذي تحمله كلمات تعاون وتنسيق في ضوء موازين القوى الراهنة فان الاستراتيجية الاقتصادية للاستقلال الفلسطيني كما يصفها آشرف دافيد في مقالته في جريدة داخار والمنشورة في مجلة Middle East Report عندد سبتمبر، بقوله (اما على الصعيد الاستراتيجي فهناك اتفاق قام بين ممثلي القطاعات المختلفة (البنوك، الصناعة، التجارة الكبرى) والحكومة بان التبعة الاقتصادية للهوية الفلسطينية يجب ان يحافظ عليها).

*The economic dependance of the "Palestinian entity" must be preserved.*

وليس من قبيل الصدف ان يصدر عن وزير المالية، رئيس الجانب الاسرائيلي في لجنة التنسيق المشتركة كل يوم واحد من اجتماع اللجنة تحذيراً مفاده ان فشل اجتماع اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية الذي سيعقد من شأنه ان يهدد كل مخطط الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة.

وليس من قبيل الصدف أيضاً ان تشن تلك الحملة

يسمح لهم بالمساهمة في العملية الانتخابية لاسباب عملية) كما جاء في نص الاتفاق. يصبح مع اصرارنا على ضرورة اجراء الانتخابات من المنطقي الحديث عن نوعين من الانتخابات.. الاولى تكميلية لانتخاب العدد المقرر لشعبنا في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة لاستكمال المجلس الوطني الفلسطيني.. ثم الانتخاب من قبل المجلس الوطني للهيئة القيادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبهذا يتكرس مفهوم الديمقراطية بشكل يتناسب مع الهدف الفلسطيني في الاستقلال الوطني والمحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية الى ان يتم تحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وليتحقق هذا الاستقلال السياسي يجب ان يفهم جيداً كيف نقرأ نصوص الاتفاق المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. فقد جاء في الفصل السادس المتعلق بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات بند رقم (٢) ما نصه (مباشرة بعد دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، ومن اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتم نقل السلطة الى الفلسطينيين (تصبح م.ت.ف. او السلطة الوطنية الفلسطينية حسب قراءتنا الفلسطينية)، في القطاعات التالية: التربية والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، فرض الضرائب المباشرة والسياسة).

كما جاء في الفصل السابع حول الاتفاق الانتقالي البند (٤) ما نصه (من اجل تمكين المجلس (يصبح م.ت.ف. او السلطة الوطنية الفلسطينية) من النهوض بالنمو الاقتصادي اثناء تنصيبه يتولى المجلس (السلطة الوطنية الفلسطينية) بالخصوص انشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، وسلطة للملاحة البحرية في غزة. وبنك فلسطين للتنمية ومكتب فلسطيني لتنمية الصادرات، وسلطة فلسطينية للمحيط وسلطة عقارية فلسطينية، وسلطة فلسطينية للمياه، وكل هيكل تم الاتفاق عليه سابقاً وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد السلطات والمسؤوليات).

كما نص الفصل الحادي عشر حول التنسيق الفلسطيني الاسرائيلي في مجال الاقتصاد على ما يلي: (بالنظر للفوائد المشتركة للتنسيق حول تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل منذ دخول هذا الاعلان المبني حيز التنفيذ سيقع انشاء لجنة فلسطينية اسرائيلية للتنسيق الاقتصادي وذلك لتطوير وتنفيذ مشترك للبرامج المطروحة في البروتوكول بالملحقين الثالث والرابع)، وهذه اللجنة تبدأ

٢- بناء السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها قاعدة ارتكاز وقاعدة انطلاق لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجماهير شعبنا الفلسطيني المكافح لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ان بناء السلطة الوطنية فوق اي جزء من ارض الوطن يجري تحريره او انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي منه انما هو تجسيد لبرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٧٤.

٣- تحقيق الانسحاب الكامل والشامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ٦٧ بما فيها القدس تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ وان توقيص اعلان المبادئ الذي اقرت فيه حكومة اسرائيل بتطبيق قرار ٢٤٢ و ٢٣٨ على الاراضي الفلسطينية في المرحلة الانتقالية والنهائية يتفق وقرارات وزراء خارجية دول الطوق العربية على وجود ارضية التفاهات بين المسار الفلسطيني والمسارات الاردنية والسورية واللبنانية بكم وجود المرحلة الانتقالية في المسار الفلسطيني.

ويهم المجلس الثوري ان يؤكد تمسك حركة فتح بقرارات الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية بقرارات وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في المفاوضات وصولاً الى الحل الشامل على جميع الجبهات على اساس قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٢٣٨ ووثق صيغة مدريد وكتاب الضمانات ورسائل الدعوة لحضور مؤتمر مدريد للسلام.

٤- العمل على ازالة جميع المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في ارضنا المحتلة خلافاً لقرارات الشرعية الدولية واعتبار هذه المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من وجود الاحتلال العسكري المباشر، ان المجلس الثوري يؤكد على الانسحاب التام وغير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلي وللمستوطنات وعودة الارض الفلسطينية حرة مستقلة لبناء السلطة الوطنية الفلسطينية نواة دولة فلسطين المستقلة.

٥- ان القدس الشريف هي عاصمة فلسطين الابدية وهي جزء لا يتجزأ من ارضنا الفلسطينية العربية المحتلة في عام ٦٧، ينطبق عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما ينطبق على جميع الاراضي المحتلة، ويؤكد المجلس الثوري تمسك حركة فتح بعروية القدس طبقاً لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي رفضت قرار الضم.

٦- ان الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الامة العربية ودولة فلسطين المستقلة جزء لا يتجزأ من الاسرة

العربية الواحدة ويؤكد المجلس الثوري على التمسك الشابت والدائم بوحدة الشعب الفلسطيني في الوطن وخارجه والتمسك بحقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة ورفض كافة محاولات التوطين والتذويب واعتبار دولة فلسطين المستقلة هي دولة الفلسطينيين اينما كانوا، فلا مجال لتذويب الشخصية الفلسطينية ولا مجال لطمس عروية ووحدة المصير القومي التي تجمع شعب فلسطين وجماهير الامة العربية من المحيط الى الخليج.

٧- ان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية كل فلسطيني داخل وخارج الوطن وان المجلس الثوري يؤكد تمسك حركة فتح بحقوق ابناء شعبنا الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية وان قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم وديارهم هو القرار الوحيد الذي يشكل الاساس المقبول لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٨- يؤكد المجلس الثوري تمسك فتح بالقواسم الوطنية المشتركة المعبر عنها بقرارات مجلسنا الوطني في دوراته المتعاقبة، وان حركة فتح تدعو جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى الوحدة والتماسك على قاعدة المشاركة في صنع المصير الوطني وعلى اساس الثوابت الوطنية والعلاقات الديمقراطية الراسخة بين قوى شعبنا المناضلة داخل البيت الفلسطيني ومن اجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا.

ان حركة فتح الرائدة وحامية الوحدة الوطنية على اساس الاخوة والتكاتف والحوار الديمقراطي والاستقلال السياسي والتنظيمي والفكري لكل الفصائل، تدعو الى لقاء وطني شامل لتعزيز الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها الوطنية في الداخل والخارج بالتكامل مع دور السلطة الوطنية الفلسطينية كنواة وقاعدة ارتكاز وانطلاق لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على ارض فلسطين تنفيذاً لقرار مجلسنا الوطني الذي اعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في دورته الثامنة عشرة في عام ٨٨ والذي نحتفل بذاكره يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.

ثانياً: مهام بناء السلطة الوطنية

ان مهمة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ومؤسساتها المختلفة فوق ارض الوطن تتطلب حشد جميع طاقات وفئات وقوى وفعاليات وكفاءات شعبنا ووضع البرامج والخطط للبدء بالتنفيذ الفوري على الاسس المستمدة من الثوابت الوطنية الفلسطينية ومن تجربة ومبادئ حركتنا وتفاعلها مع حقائق الحياة والعصر على النحو التالي:



١- ضرورة بناء المجتمع الفلسطيني المتقدم الحضاري في عالمنا المعاصر للنهوض الشامل بالشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليسيير شعبنا في ركاب الحضارة الانسانية جنبا الى جنب مع ابناء امته العربية.

ان المجتمع الفلسطيني الديمقراطي في دولتنا الفلسطينية المستقلة هو مجتمع الحرية والمساواة وسيادة القانون واستقلال القضاء وفصل السلطات وارساء قواعد الديمقراطية والتعددية وكفالة الحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير والصحافة وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية على اساس الكفاءة والعدالة.

كما يجب العمل على ارساء الاسس الثابتة التي تكفل حماية حقوق الانسان الفلسطيني وامنه واستلهم الاهداف السامية للحرية والعدالة والتقدم.

٢- اقامة البناء الاقتصادي الوطني الحر والمستقل بالتركيز على تشييد بنية تحتية تلبي متطلبات نهوض اقتصاد عصري ليبرالي متطور يوفر احتياجات جماهيرنا ويحقق التقدم في مختلف المجالات، ان ذلك سيكون في اطار اقتصاد حر يضمن العدالة الاجتماعية ويساعد في اطلاق المبادرة الفردية وفي حشد الطاقات والكفاءات والخبرات ورؤوس الاموال الفلسطينية في كل مكان في اطار التكامل القومي العربي، بما يحفظ لشعبنا استقلاله السياسي والاقتصادي وانتماءه لامته العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

٣- بناء نظام الضمان الاجتماعي العصري الذي يوفر الرعاية الاجتماعية لجماهير شعبنا ورعاية اسر الشهداء والجرحى والمعاقين واعداد البرامج الكفيلة باعادة تأهيل الكوادر والمناضلين من ابطالنا المحررين من الاسر والتي تمكنهم من تبوء مواقعهم في بناء دولتهم الفتية وليستمرروا بعظائم لوطنهم.

٤- التأكيد على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية وتشريع القوانين التي تؤمن المساواة وتحفظ الاسرة باعتبارها الركيزة الاولى في مجتمعنا الفلسطيني.

٥- الاسراع في اعداد سياسة تربوية وطنية واعداد مناهج تعليمية وتربوية لاعداد الاجيال الفلسطينية لتحمل المسؤوليات الوطنية وتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني وتطلعه الى مزيد من التقدم على كافة المستويات التربوية والاقتصادية والعلمية.

ان السياسة التربوية الوطنية الفلسطينية انما تقوم على التأكيد على ان الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من امته العربية وان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وهي ارض الرسالات السماوية الثلاثة والتسامح والعيش السمح.

كما ينبغي العمل على تعزيز بنيان الثقافة الوطنية الفلسطينية التي ساهمت في الحفاظ على الهوية الوطنية لشعبنا وذلك من خلال برامج تطويرية في مختلف مناحي الآداب والفنون لاطلاق طاقات الابداع لدى شعبنا.

٦- اعداد البناء التنظيمي في الوطن وخارجه واعادة صياغة التشكيلات الحركية وهيئاتها المركزية ومهامها بما يساعد في تنفيذ البرنامج المرحلي لاقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا الى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ومؤسساتها وفي مقدمة ذلك اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوحدة العمل التنظيمي وبدء العمل لتوحيد المنظمات الشعبية والمهنية داخل الوطن وخارجه والبناء على اساس التراكم والانجازات التي تم تحقيقها خلال المراحل الماضية وضمان حرية العمل النقابي بما يعزز البناء الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني.

وقد اتخذ المجلس عددا من القرارات والاجراءات التنظيمية للانتقال المنظم والمدروس والمبرمج الى ارض الوطن.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل،  
يا ابناء فتح الميامين فوق ارض الوطن،  
يا ابطال الثورة الفلسطينية في كل فصائل الثورة،  
يا جماهير الانتفاضة الباسلة،  
يا جنود الحرية خلف أسوار السجون والمعتقلات،

يا ابناء فتح وابناء شعبنا في المخيمات والمنافي.. هذه ساعة بناء الوطن، فهيا يا ابناء الوطن الى معركة بناء فلسطين على ارض فلسطين الحرة العزيرة. فانتم الجنود الاحرار، ابناء المخيمات وابناء الارض الطيبة الذين حملتهم السلاح طوال ثلاثين عاما، وحولتم مخيمات اللجوء الى قواعد للثورة والكفاح المسلح، وصنعتكم الملاحم تلو الملاحم في انتفاضة الابطال لتظل راية فلسطين، راية الثورة عالية خفاقة، نقول لكم هذا هو يومكم، يوم حريتكم، يوم استقلالكم، فهيا الى ارض الوطن صفوا واحدا وبدا واحدة، فانتم امام ساعة الحقيقة الفلسطينية التي طالما دفعنا الدم في سبيلها. فالوطن، قد حانت لحظة اقامته، وانتم رجال اليوم ووعد الغد المشرق، غد فلسطين المستقلة الحرة، فالى الميدان يا رجال الميدان لبناء الوطن النموذج في الديمقراطية والحرية والاستقلال والتقدم في ارض فلسطين ارض القداسة والديانات السماوية.

وطنكم فلسطين يدعوكم .. وطننا فلسطين يدعونا جميعا الى البناء والعمل، وحركتكم معكم كمهددا دائما، فالعهد هو العهد والقسم هو القسم ■

## المستوطنات الغام مستمرة على طريق السلام!!

تظل مسألة الاستيطان واحدة من اهم العقبات في طريق السلام، وهي ستبقى ماثرة الاحداث الدامية بشكل دائم.. ولن تكون حكومة اسرائيل قادرة على التعامل مع حالات القتل والانتقام التي مستتج من وجود المستوطنات والمستوطنين، لانها ستكون مغولة اليدين تجاه اعمال المستوطنين وما ينتج عنها، وستبقى معرضة لانتقادات المستوطنين والفلسطينيين.. وقد اثبتت احداث الاسابيع الماضية. خطر الاستيطان في وجوده وتعامله ومستقبله.

### القدس مركز الاستيطان الرئيسي

#### سياسيا وسكانيا

وحسب مقابلة نشرتها صحيفة جيروزاليم بوست، التي تصدر باللغة الانجليزية، شدد وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي شيمون شتريت على ان اسرائيل لا تفكر بتاتا في ازالة مستوطنات يهودية خلال المرحلة الانتقالية، للحكم الذاتي الفلسطيني، وأكد موقف اسرائيل المعروف، القاضي بالابقاء على المستوطنات اليهودية في وادي نهر الأردن، والقدس الكبرى وغوش اترزيون ومناطق حيوية مثل اللطرون، حيث يعتبر ذلك من وجهة نظر الوزير الاسرائيلي، الذي يعتبر من صقور حزب العمل، أمرا حيويا لأمن اسرائيل، حتى في ظل السلام، ولأن اسرائيل لا تفكر بالعودة الى حدود ما قبل خزيان/ يونيو ١٩٦٧. الا انه عاد وقال، انه ليس من

■ أفاد تقرير صادر عن بلدية القدس التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، نشرته صحيفة هآرتس المستقلة. أن الاكثية اليهودية تتزايد بسرعة في الجزء الشرقي من القدس. حيث اضافت اسرائيل مساحة سبعة آلاف هكتار الى مساحة البلدية الحالية، وينتظر الانتهاء من برامج كبيرة للبناء اليهودي حول القطاع الشرقي لمدينة القدس. وقد جاء في هذا التقرير أن عدد سكان القدس قد بلغ ٥٨٢ ألف شخص من بينهم حوالي ٣٢٠ ألفا يعيشون في القطاع الشرقي منها. وأضاف التقرير أن محاذاة القدس الشرقية، مقابل ١٨٢، ١٥٤ عربيا، وذلك حتى نهاية شهر تموز ١٩٩٢.



مصلحة اسرائيل في اطار الحل النهائي، الابقاء على مستوطنات يهودية في الأراضي التي تسكنها غالبية عربية.

## المعارضة اليمينية، تدافع عن

### أعمال المستوطنين ونعتبره مشروعاً

من المعروف أن حوالي ١٢٠ ألف مستوطن يعيشون في ١٥٠ مستوطنة تقريبا، تنتشر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن ١٠ بالمائة من عدد هذه المستوطنات موجود في القدس، يسكن فيها ٥٥ بالمائة من عدد المستوطنين، وقد أقيمت هذه المستوطنات بهدف تغيير ديمغرافية القدس، وحتى يصل عدد المستوطنين فيها إلى حوالي مليون مستوطن في الأعوام التالية. أما النصف الآخر من المستوطنين اليهود فهم يسكنون في حوالي ٤٠ بالمائة من المستوطنات الأخرى المنتشرة في باقي أراضي الضفة الغربية. ويبقى الـ ٥ بالمائة منهم، في الجولان وغزة. وفي الوقت الذي يبلغ متوسط سكان المستوطنة ما بين ٣٠٠ إلى ٧٠٠ مستوطن في الضفة والقطاع، فإن هذا العدد يتضاعف إلى عشرة آلاف مستوطن في مستعمرات القدس، مما يدل على أن لهذه المستعمرات، طبيعة خاصة، وشكل مختلف، عن تلك المستوطنات الأخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن المستوطنات الأخرى المقامة على امتداد نهر الأردن لها طبيعتها وغايتها أيضا.

وعند كل حادث، يعتمد المستوطنون اليهود إلى إقامة الحواجز، على معظم الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة، احتجاجا وانتقاما. ويقومون بالاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين. ويطلقون التصريحات الرسمية والعلنية، باسم مجلس المستوطنات اليهودية، ويعلنون فيها استعدادهم وخططهم لمواصلة أعمال العنف المتمثلة في احراق ممتلكات المواطنين الفلسطينيين وقطع الطرقات ورشق الحجارة. بينما يقف الجيش الاسرائيلي موقفا متساهلا في ظاهره، ولا يحاول استعمال أية وسيلة لردع هؤلاء المستوطنين عن أعمالهم البربرية. وهذا ما يحمل على التاكيد، أن هؤلاء المستوطنين لا يستطيعون التحرك على هذا الشكل، دون موافقة الجيش الاسرائيلي، وهذا ما يشير القلق في الحاضر وفي المستقبل، ويجعل طرح قضية المستوطنات مشكلة ساخنة لا بد من حلها وبأسرع وقت ممكن.

وتدافع المعارضة اليمينية عن أعمال المستوطنين العدوانية، ويعتبرها ارييل شارون، أن احتجاجهم مشروع، بينما ينزع عنهم زعيم تكتل الليكود صفة الارهاب في عملهم، ويلبسهم صفة الشرعية في كل ما يقومون به. في وقت توجه الانتقادات والاثامات ضد رابين من قبل مجالس المستوطنين في الضفة والقطاع. ولا يتردد المستوطنون بوصفهم بالخيانة، والدعوة إلى قتله. ويتهمونه بالمساهمة في اراقة الدم اليهودي، بسبب سعيه إلى اتفاقات سلام، لن يؤدي إلى السلام. وقد أكد النائب اليميني المتطرف رحبعام زيفي، أن حكومة رابين تتعاون مع العدو، وأنها تسبق حكومة فيشي، في إشارة إلى النظام الفرنسي، والذي تعاون مع الحكم النازي في الحرب العالمية الثانية.

ان حكومة اسرائيل، برئاسة رابين، تبدو عاجزة عن معالجة الأوضاع الناجمة عن قيام هذه الأعمال العدائية من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، وذلك مقارنة بتصريحات الوزراء والمسؤولين الحكوميين، التي ظهرت أخيرا. فبينما يرى وزير السياحة الاسرائيلي عوزي بارام ضرورة خنق تمرد المستوطنين الذين لا تعتبر نواياهم طيبة، يعلن وزير الاسكان بنيامين بن اليعازر، أن المستوطنين يقومون باستفزاز الحكومة بشتى الوسائل المتاحة، غير عابئين بالقانون أو النظام أو العدالة أو الديمقراطية، ويطلب وزير الاستيعاب مثير تاسبان من منظمة التحرير الفلسطينية تحضير الرأي العام الفلسطيني لمواجهة محتلمة بينه وبين جبهة الرفض التي تمثل قوة معارضة للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، موازنة لما حصل مع الحكومة الاسرائيلية في مواجهة المستوطنين. كما ان الملاحظ أن ما يقال عن أوامر رابين بصفته وزيرا للدفاع، للجيش الاسرائيلي ببدء الحزم تجاه المستوطنين، لا تتناسب وما يقوم به الجيش، عندما يحاول إزالة الحواجز والاطارات المشتعلة في الطرقات، بينما يحاول المستوطنون منع الجيش من القيام بذلك.

ويحاول رابين أن يعزو عدوانية المستوطنين، إلى قيام حركة حماس، بقتل اليهود، لكي يستغل المستوطنون ذلك القتل، ويقوموا بردود فعل على عملية القتل، واشاعة جو لا يشجع على السلام، وهو يدعو المستوطنين إلى احترام القانون، وإلى الكف عن الدعوة إلى الشار، لتفادي تصعيد الموقف. ويعددهم بمواصلة مطاردة الفلسطينيين المطلوبين بلا هوادة.

## رابين يرفض التطرف إلى مستقبل

### المستوطنات بعد انتهاء فترة

### الحكم الذاتي

ومع ارتفاع حدة الجدل بين رابين وزعماء المستوطنين، الذين اتهموه في بعضها، بأنه المسؤول عن العملية التي استهدفت الحاخام حاييم دروكان، بسبب رفضه المحموم خلف اتفاق السلام. التقى رابين مع هؤلاء الممثلين، واتفق معهم على تهدئة النفوس، وتخفيف لهجة الانتقادات بين الجانبين. وخلال هذا اللقاء، اشتكى هؤلاء من تدهور الوضع الأمني في الأراضي المحتلة، وفي غياب الجيش في مجالات أمنهم، وأشاروا مسألة إلغاء الحكومة للتسهيلات في مجالات الضريبة والبناء التي منحتها لهم حكومة الليكود السابقة، وأنشئت لجنة لدراسة مطالبهم. وأكد رابين للمستوطنين، أن الجيش سيكون المسؤول الوحيد عن أمن المستوطنين طيلة المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، وأنه لا مجال لأي تنازل في هذا الموضوع في المفاوضات الجارية حول تطبيق الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي. كما أكد أن المستوطنات الواقعة في وادي نهر الأردن، والأخرى التي تقع شمال البحر الميت في الضفة الغربية، ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية خلال السنوات الخمسة من الحكم الذاتي. ورفض التطرف إلى مستقبل هذه المستوطنات بعد الحكم الذاتي.

ان وجود المستوطنات، سيؤدي في كل يوم إلى حدوث مثل هذه الاحداث التي تؤدي إلى القتل والانتقام والهجمات العدوانية من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يقع لحاخامات آخرين، ما وقع لحاييم دروكان، كما أنه قد يتعرض أي مستوطن لما تعرض له تاجر البيض الذي ذهب لشراء البيض من مزرعة قريبة من مكان اقامته في مستوطنته.. لقد قتل منذ الثامن عشر من ايلول الماضي سبعة اسرائيليين.. ولكن خسارة الفلسطينيين كانت باهظة وكبيرة، فقد قام المستوطنون بضرب مئات الفلسطينيين، ولم يتوانوا عن اطلاق الرصاص الذي أصاب بعض الفلسطينيين بجراح عديدة بعضها خطير. واعتدوا على ممتلكات الفلسطينيين بحرية شبه مطلقة، فاشعلوا الحرائق وحطموا محتويات المنازل، وكسروا السيارات

واقتلوا الاشجار. ولم تقف اعتداءاتهم عند ذلك، بل تضمنت أيضا هجمات على اجهزة الخدمة المدنية، والممتلكات التابعة لهيئات دولية.

وتأتي الانتخابات البلدية التي جرت في القدس، مؤشرا هاما على مشكلة الاستيطان والمستوطنات، فقد جاءت نتيجة الانتخابات، لتعطي التأييد لليمين، عندما انتخب ايهود اولمرت رئيسا للبلدية، الملتزم بتصعيد وتيرة الاستيطان، بعد ان خسر حزب العمل رئاستها التي سيطر عليها مدة خمسة وأربعين عاما. واعتبرت هذه النتيجة، تحصيل حاصل لخطأ مزدوج ارتكبه رابين، كما اشارت إلى ذلك صحيفة هآرتس، في طرحه الانتخابات كاستفتاء وطني وبمحاولة طرحها كمواجهة بين مؤيدي السلام ومعارضيه.

وقد اعتبر اليمين الاسرائيلي هذه النتيجة، كاستفتاء على عملية السلام، ودفعت رئيس الليكود بنيامين نتيناهو إلى تسخيرها كقوة دافعة لحملة لا إجراء انتخابات عامة مبكرة، بحجة ان رابين لم يحصل على تفويض من الناخبين للدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تنازلات في الجولان.

وقد صرح رئيس بلدية القدس المنتخب، انه سيبدل كل ما بوسع له لمنع تقسيمها. وان المعنى السياسي لانتخابه، هو وجود حل مفاوض تماما لتقسيم المدينة.

وأنه وبالرغم من انه لا يستطيع اتخاذ قرارات سياسية بشأن مستقبل المدينة، الا انه يستطيع العمل على الارض بتشجيع بناء المساكن اليهودية في القدس الشرقية، وأن مثل هذه القرارات ستؤثر على خيارات الحكومة المستقلة.

ان وجود المستوطنات والمستوطنين، وسياسة حكومة اسرائيل، التي تدعم هذا الوجود، يحملها وجيشها مسؤولية ما جرى وما سيجري في المستقبل. وسواء أكانت هذه المستوطنات ومستوطنوها، في أماكن أكثر فيها الفلسطينيون أو يقلوا، فإن لهذا الوجود خطر مستمر.. وهذا ما يدعو إلى بحث هذه المسألة في أسرع وقت، والا فإن المستوطنات ستبقى الفتيل الدائم الذي يهدد مسيرة السلام. وحتى يتم ذلك، فإن الظرف يسمح، بل يوجب أن تؤمن الحماية الدائمة للفلسطينيين، من هجمات المستوطنين اليهود ضدهم، والتي تسعى حكومة اسرائيل إلى توسيع مستوطناتهم، وإلى زيادة أعدادهم.. وهذا ما يطرح نفسه أمام مسرح الأحداث الدامية اليوم.. وغدا.. وإلى وقت طويل ■



## استمروا في الهجوم (٥)

وتحركات الجيش والمستوطنات جميعها أصبحت قضايا جديدة على مائدة المفاوضات، بحيث يعتقد "العدو" انه بهذه الطريقة "سينسي" المفاوضات الفلسطينية أصل القضية المطروحة وأنها انسحاب قواته من قطاع غزة وأريحا، والمفاوضات حول جدول الانسحاب ليس الا.. لقد انتبه المفاوض الفلسطيني لهذه المناورة من العدو والتقطت القيادة ابعادها فكان ان اتخذ قرار تعليق المفاوضات. ولا شك في ان ذلك الموقف الصلب، أدى الى تحرك دبلوماسي سريع من قبل الأشقاء، في مصر ومن قبل الراعي الأمريكي فتهلورت لجنة القاهرة المصغرة، وأعلن عن استئناف قريب للمفاوضات. وأذيع ان هناك تقدما قد حصل!!

لقد تكشفت اثناء عملية التفاوض في طابا، ان الذئاب لا يمكن الركون الى غواياها مهما تظاهرت بالوداعة وبالكلام المنق والمصافحات المدروسة..!!

فالعدو يطرح دوما موضوع "بناء الثقة" و"الزمن التجريبي" ومراقبة "حسن السلوك".. فكل ذلك مطلوب البرهنة عليه من جانبنا فلا يجوز في نظره، ان تخرج مظاهرة في فلسطين تندد به وبوحشيته وباعماله الاجرامية التي يقوم بها من اعتقال عشوائي ومن تهديم للمنازل ومن نفسها بالصواريخ المضادة للدبابات ومن قتل المعتقلين في

منذ البداية، حذرنا من النهج المتفائل جدا بمشروع اتفاق اعلان المبادئ، كما نينا الى مخاطر التشاؤم الكامل حول نفس الموضوع.

فالاتفاق بنصومه المعلن، لا يشير الى دولة فلسطينية مستقلة وانما هو خطوة في حركة سياسية تفاوضية على طريق المفاوضات القائمة لانجاز الحكم الذاتي الانتقالي الذي سيقاوض على المصير النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ على قاعدة القرار الأممي ٢٤٢ وتابعه ٣٣٨. ومن هنا كان تعاملنا مع الاتفاق، بحجمه الحقيقي وبإمكانات تحقيقه على أرض الواقع، لنُدفع به بعد ذلك في اتجاه الطموح الوطني المتمثل بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية وممارسة السيادة الكاملة فيها.

لقد اقدم وفدنا المفاوض في "طابا" على تعليق المفاوضات في الاسبوع الماضي بعد ان طرح العدو "خراطمه" وتصورات الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وافصح عن مشروعه الأمني للقطاع والتي دلت دلالة واضحة على الفكر السياسي المخادع والمراوغ الذي يقف وراء صناعة تلك المشاريع والتصورات.

لقد اضحى قطاع غزة ميدانا جديدا للمفاوضات فعمق المياه الإقليمية المسموح به، والطريق السريع الذي سيشق القطاع من الشمال للجنوب والطرق الفرعية

فالدولة الفلسطينية، والتي نحتفل اليوم (١٩٩٣/١١/١٥) بذكرى اعلان الاستقلال، قادمة لا محالة... قوية بابنائها وبرجالها، بنسائها وباطفائها، بكل فئات شعبها وبكل طاقاته..

والاستقلال، ليس مرهونا بالمال وبالمساعدات الاقتصادية الدولية وانما هو الحرية اولا وثانيا وثالثا..

لقد كان اعلان الاستقلال واضحا في منطلقاته التي يامل الشعب الفلسطيني الى تحويلها الى ممارسات يومية على الأرض الفلسطينية، فالديمقراطية لن تكون شعارا مرفوعا كما في كثير من الساحات وانما هي تعددية فكرية وتعددية سياسية في اطار العمل الوطني الواحد والطموح الوطني ذا الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى. والتمايز لن يكون بين الأفراد بسبب الولاء، الشخصي أو الانتماء الحزبي أو الانتساب القبلي وانما هو تمايز قائم على الكفاءة والمقدرة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لانجاز سياسة بناء دولة الاستقلال وليس سياسة بناء دولة "الكومبرادور".

ان رسم السياسة العامة، مناط بالقيادة الشرعية ومؤسساتها ودوائرها في نطاق منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي ناضلت طيلة سنوات ونزفت دماءا وقدمت الشهداء، لابرار الكيانية الثورية الفلسطينية التي استطاعت فرض وجودها - بعد انكار مستميت - على طاولة مفاوضات مسيرة السلام. ان الذكرى الخامسة لاعلان الاستقلال، ستكون دافعا قويا ومنارا هاديا لجماعيرنا هي تخوض معركة تحقيق سيادة الدولة الفلسطينية في أولى خطواتها على أرض غزة هاشم وأريحا. وكما أنها ستكون دافعا لمقاومة الهجمة الشرسة التي نتعرض لها تحت يافطة "الاختصاص" و"التخصص" والفصل بين السياسي والاقتصادي.. وغدا الفصل بين السياسي والاجتماعي والثقافي.... انه كلام الحق الذي يراد به الباطل..

استمرار الهجوم.. قاعدة اساسية من قواعد عملنا الثوري... فاستمروا في الهجوم ■

السجون، ان تلك المظاهرة الشعبية في نظره معادية للسلام وضد الاتفاق.

ولا يجوز للفلسطيني ان يرسل برقيات الاحتجاج والادانة لمشروع الصهيوني الذي اقرته المحكمة الاسرائيلية باعتبار حرم المسجد الأقصى ارضا اسرائيلية، رغم انتهاك ذلك القرار لبنود الاتفاق المعلن والتي اجلت النظر في موضوع القدس للمرحلة النهائية..

اذن فالعدو يفهم الاتفاق، انه اتفاق استسلام واذعان، ويمارس على الأرض ذلك المفهوم.. بل انه استعدي الولايات المتحدة الامريكية ووظف قدراتها واتصالات رئيسها "كليتون" للضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لشجب حادثة قتل افرادية "المستوطن مجرم" قامت بها عناصر وطنية ردا على تصرفات العدو ومسلحياته التي اشرفنا عليها.

لقد اثبتت الذات الفلسطينية الهجومية قدرتها على خوض غمار معركة الاستقلال سياسيا وفدائيا، وانها بتلك القدرة ستفرض رؤيتها الوطنية لتنفيذ بنود الاتفاق والتعامل معه دوليا وعربيا ناميك عن التعامل معه "اسرائيليا".

ان توظيف عناصر الضغط الشعبي وتصعيد الانتفاضة الشعبية المباركة لاجبار العدو على اطلاق جميع المعتقلين والاسرى القابعين في سجون ومعتقلاته انما هو في صالح المفاوضات الفلسطينية وفي صالح الطموح الوطني.

فعوامل الثقة يجب ان تكون بدايتها من الطرف المحتل و"حسن النوايا" يجب ان يكون من أولى دلالته اطلاق اخواتنا واخواننا واطفالنا من المعتقلات والسجون، وذلك قبل ان تبدأ قوى الامن الفلسطيني استلام مهامها من المواقع التي ستتسحب عنها القوات الاسرائيلية بداية من ١٩٩٣/١٢/١٣.

ان التواريخ والايام، ليست ثابتة ومحددة، ولكنها علامات يجب ان ناضل لعدم تجاوزها، وترك العدو يحقق رغباته بعدم الانسحاب متذعرا بالف ذريعة وذريعة..



## من أجل تجديد الفكر العربي

■ ان الاطلالة على المشهد العربي في هذه المرحلة لا تسر الناظرين، فحالة الانحسار والتراجع تتواصل، وتبدو جهود المفكرين والمصلحين والمبدعين منذ فجر النهضة حتى الآن كما لو انها مهددة بالاندثار والزوال، ففي عالم تعصف به المتغيرات نقف وسط زلازل آخر القرن، نتلقى آثار الكوارث غير الطبيعية، فينزوع اليأس والاحباط في اوساط القوى الاجتماعية التي حملت بذرة النهضة وزرعها في تربة وطننا العربي لتتحول صحراء الماضي الى ارض الآتي الخضراء، واذا بهذا الضعف الذي اصاب السياسة العربية في عقود التحولات في الاوضاع الدولية يضعنا على الهامش، وينبذنا عن المركز، ويدفعنا الى الاطراف، ويلجم طموحاتنا في التحرر من التبعية، وفي توطيد الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفي ايجاد موقع لائق لوطن عربي موحد تحت شمس العصر.

ويزيد الامور تعقيدا ان هذه الحالة تعكس نفسها على اوضاعنا الذاتية، وتهدد بتصفية انجازات كبيرة للعقل العربي حققها خلال قرن او يزيد من الزمان، وتهدد بتصفية نتاج عقود وعقود من السجال الفكري في مختلف نواحي حياتنا، فما هي الطرق المسدودة في المناخ السياسي العربي الذي تتالت عليه الهزائم العسكرية والسياسية، تهدد بتراجع فكرة الدولة القومية، فكرة الوحدة العربية، وفي المقابل تتوطد مواقع القطرية الاقليمية، وتتوطد فكرة الدولة القطرية التي تبحث لنفسها عن تاريخ خاص خارج تاريخ امتها، وتنتهج

وفي زمن التراجعات السياسية والتنازلات المؤلمة،

المثال هي التي استولدت الصهيونية السياسية، وولادة الصهيونية السياسية سبقها مقدمات واسهامات ثقافية صهيونية عديدة.

ان الثقافة هي قلعة الهوية القومية، والعدو الذي يترصد بهذه القلعة يعرف أهمية الفكر والثقافة في انهاض الروح واشغال الفكرة..

من هنا فان جبهة الفكر والثقافة في وطننا العربي يجب ان تستنفر همها وطاقاتها، للفكر والثقافة موقفهما الاستراتيجي، ومما لا يابهان لما هو مناورة، ولما هو تكتيكي في السياسة العربية.

ان التجديد على الصعيد الفكري والثقافي يعني الأخذ بمناهج التحديث، فالحدثا بمعنى التفسير البيوي في المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، تعني المشاركة في التحول الكبير الذي تشهده الانسانية، من خلال الاشكال التي تتخذها هذه الحدثا..

فهي تعني شكل النضال لتحقيق التحرر والاستقلال الوطني، وهي تعني الاعداد للبنى التحتية لقيام مجتمع حديث.. وهي تعني كذلك شكل التنمية عبر التخطيط الاقتصادي المستقل وغير المرتبط..

ان الحدثا تتسع لتتناول الاقتصاد والسياسة والنظام الاجتماعي، والقيم والسلوك، واكتساب منجزات العصر، وامتلاك النزعة العقلانية، وروح التفكير العلمي في اطار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

واذا كان التجديد المستند الى التحديث يجرأ الفكر والثقافة المكانية اللاتقة ويمكنهما من اداء دور فاعل باعتبارهما ملك خاص بمجتمعنا، وفي الوقت نفسه ملك للانسانية جمعاء فان سمات الحدثا العربية المستقبلية لا تفقد الهوية الثقافية الفكرية العربية شخصيتها المميزة، وان استفادتنا من تجارب وعلوم الآخرين لا تفقدنا شخصيتنا القومية.

ويمكننا ان نقول باختصار اننا نتحدث عن العقل، وعن دور العقل كإصلاح في الصمود امام الرياح التي تهب علينا، وفي التمسك بالقيم الثقافية والفكرية، وفي الايمان بالتقدم والتجديد والتخطيط.

ان تجديد الفكر العربي سوف يمنح المشروع العربي النهضوي الفرصة للظهور ■

فان التحديات امام الهوية القومية تزداد اكثر فأكثر، فوسط هذه الرياح العاتية التي تهب في اواخر هذا القرن، نفتح كعرب ابونا ونوافذنا امامها، دون ان نعرف خياراتنا.. تفرض علينا الارادات لان موازين القوى تميل كليا لصالح الآخر ولصالح العدو الصهيوني الاستيطاني العنصري، فما هو الموقف الذي يتعين علينا ان نأخذه كمثقفين وكمفكرين، وككتاب؟

ان الذئاب تحيط بقلعة الفكر والثقافة من كل جانب، وهي - اي الذئاب - تحاصرنا في لحظة يمكن ان يرتبك فيها العقل او يرتبك فيها الفكر او ترتبك فيها الرؤية..

فهل نفعل مثلما فعل مالك الحزين عندما اطلق الثعلب عليه رياحا وهمية ليربكه ويجعله يطوي رأسه تحت جناحه، ويصبح نقمة سائغة. اننا في اللحظة التي تهدد فيها هويتنا القومية بحاجة الى البصر والبصيرة، وشتان ما بين التفاعل الانساني، والمشاركة في التحولات التي تشهدها البشرية، وما بين القبول بما يفرضه الآخر علينا، شتان ما بين المسامحة في صنع الاحداث، وما بين الازعان لنتائج الاحداث. ومن هنا فان حالة التراجع السياسي الراهنة التي تشهدها امتنا هي نتيجة من نتائج التمزق والانقسام، ونتيجة من نتائج ارتباط الانظمة بالمركز الامبريالي والخضوع لسياساته، وهكذا، فان مهام المثقف الطليعي الذي يؤمن بنهضة امته وتقدمها، وامتلاكها لاسباب الحدثا والتغيير والتجديد، ان مهامه تتضاعف وتزداد، وعلى المثقف ان يشغل مصباحه حتى في وضوح النهار، لشدة ما في النهار من ظلمة.

لا نحتاج في هذه اللحظات الى من يندب أو ينق أو يرثي أو يؤين، بقدر ما نحتاج الى من يفكر ويحاور، ويقترح الافكار المناسبة، الافكار العملية القابلة للتطبيق. اننا ونحن نرفع شعارات التحرر والديمقراطية، يجب الا نكتفي بوصف حالتنا، وانما باحياء وتنشيط فكرة النهضة العربية التي تعني النهوض بعد الكبو، والتي تعني التغيير والتجديد في الفكر العربي على أسس حديثة، وبمضمون عصري ديمقراطي.

ان الجبهة الفكرية الثقافية باقية، والعدو يترصد بهذه الجبهة لانه يعرف أهميتها، ويعرف أهمية الفكر والثقافة في الصراع.. فالصهيونية الثقافية على سبيل



نتج عن هذا التيار هجرات متعاقبة من روسيا ورومانيا وبولونيا والمانيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وقد حاولت كثير من الدول ومن بينها بريطانيا ابعاد هذه الهجرات عن بلادها وتوجيهها باتجاه فلسطين. لخدمة اهدافها الاستراتيجية.

#### غرض النص

ان قراءة عادية لهذا النص يشير كثيرا من النقاشات حول مضامينه، فهو يتحدث عن ايجاد (وطن قومي) فهل تعني هذه العبارة ايجاد ملجأ لليهود في فلسطين أم تعني ايجاد دولة يهودية بخضع العرب لها. كما ان النص يتحدث عن حقوق السكان المحليين ويحصرها في الحقوق (المدنية والدينية) ولم يتعرض للحقوق السياسية بينما اثر المحافظة على الحقوق السياسية لليهود في البلاد التي يعيشون فيها خارج فلسطين.

وقد كان هذا الغرض متعمدا من المنظمة الصهيونية ومن بريطانيا على حد سواء ومن الواضح ان المشروع الصهيوني كان يرمي الى انشاء دولة يهودية فقد قال هرتزل بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الاول والذي عقد في بال عام ١٨٩٨ (في بال ارسيت الدولة اليهودية). كما كتب اللورد كرزون في ١٩١٩/١/١٦ يقول (بينما يقول لك وايزمن شيئا وتظن انه يعني "وكننا قومية يهوديا"، يمضي تفكيره الى شيء مختلف كل الاختلاف فهو يتطلع الى دولة يهودية وسكان عرب تخضع تحت حكم اليهود انه يسعى لتحقيق ذلك خفية تحت حكم اليهود انه يسعى لتحقيق ذلك خفية وبضمانة بريطانية).

وقد أبدى المجلس الوطني اليهودي في مذكرته التي بعثها الى ونستون تشرشل في مارس ١٩٢١ نواياه بقوله (لا يمكن الشك في انه عازم على رفض حقوق شعب آخر).

كما ان بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا الغرض الى عدم اشارة العرب وذلك باللجوء الى صيغة غير واضحة والى مواقف متناقضة فبينما كتب بلفور صاحب الوعد الى لويد جورج في ١٩١٩/٢/١٦ يقول له (النقطة الضعيفة في وضعنا بشأن فلسطين هو أننا رفضنا حق تقرير المصير فلو ان سكان فلسطين الموجودين حاليا استشيروا في ذلك لاعطوا دون شك رأيهم بالرفض للاستيطان اليهودي). ولكنه بعد اربعة اشهر أي في ١٩١٩/٨/١١ يكتب للحكومة البريطانية يقول (في فلسطين لا ننوي أن نلجأ للأجراء الشكلي وهو معرفة رغبات السكان المحليين في البلاد فالدول الأربع الكبرى

التاسع عشر كانت تضع فلسطين في استراتيجيتها الشرق اوسطية. أي انها عملت ومنذ ذلك الوقت ومقدر المستطاع على محاولة السيطرة عليها.

وبذلك يمكن القول ان القيمة الاستراتيجية لفلسطين باعتبارها بوابة العبور الى اواسط آسيا حيث المستعمرات البريطانية من ناحية ومن ناحية ثانية كونها تشكل الجناح الشرقي لقناة السويس الطريق الحيوي للتحركات البريطانية في اتجاه مستعمراتها قد جعلها ذات أهمية خاصة في السياسة البريطانية.

ومسألة أخرى هامة قد اغفلها الباحثون وهذه المسألة هي (الاسامية) وارتباطها بالهجرات التي شهدتها اليهود منذ النصف الثاني من القرن الماضي. فقد حاولت كثير من الدول ابعاد هذه الهجرات عن بلادها. وفي هذا الاطار يمكن تفسير مواقف كثير من الدول التي ايدت وعد بلفور وذلك بغية توجيه اليهود بعيدا عن اراضيها.

ويمكن القول ان البريطانيين لم يكونوا مهتمين من قريب او بعيد باحلام اليهود الدينية بالعودة الى ارض الميعاد. فالامر يذهب ابعد من ذلك لان معظم الذين عملوا من اجل استصدار الوعد كانوا من المعادين للسامية الذين يهمهم تحويل سيل الهجرة اليهودية الى أي بقعة في العالم.

فالفيلد مارشال سميت الوزير في حكومة لويد جورج ورئيس وزراء جنوب افريقيا فيما بعد كان يخشى تزايد الهجرة اليهودية لبلاده ولذلك حاول ان يوحد لليهود بلدا اخرى تلائمهم وتغريهم بالهجرة اليها. بل ان السير لويد جورج نفسه كان مشهورا بتصريحاته المتكررة المعادية للسامية. اما بلفور صاحب الوعد فقد كانت كراهيته لليهود عميقة الى حد بعيد. وقد كان يصارع صديقه وايزمن بهذا الامر. كما أنه في عام ١٩٠٥ كان من بين الذين قادوا الحملة النشطة لتأييد (قانون الاجانب) الذي قد يلحق بالجزر البريطانية نتيجة للهجرة التي يغلب عليها الطابع اليهودي. فاليهود حسب تصوره شعب لا يقبل الاندماج وهم يكونون جماعة قومية (مستقلة) ويؤمنون بديانة مختلفة عن ديانة الاغلبية المسيحية مما يشكل تهديدا حقيقيا للحضارة الانجليزية.

نخلص من كل ذلك للقول بأن عوامل متعددة كانت وراء اصدار هذا الوعد. وأهم هذه العوامل هو (الاسامية) التي ساهمت في اضطهاد اليهود في كثير من الدول والتي بين برنار لازار في كتابه (الاسامية تاريخها واساليبها) مسؤولية الطوائف اليهودية عنها لقد

## وعد بلفور: الوثيقة الصهيونية الاولى

للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢١. ان القيمة الاستراتيجية لفلسطين في نظر الامبراطورية البريطانية هو الذي كان له الوزن الراجح عند اصدار الوعد.

وقد جعل ليونارد شتاين الشهير بابحاثه مسألة اكتشاف وايزمن الصهيونية لمادة الاسيتون والتي افادت بريطانيا في الحرب العالمية الاولى من أهم الأسباب التي أدت الى اعطاء هذا الوعد. ويرى بعض الباحثين الى أن مسألة كسب الطوائف اليهودية في العالم الى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الاولى كان السبب الرئيسي في الموضوع. وقد تعرض كريستوفر مايكس الى هذه المسألة فلم يكن مقتنعا بالتعليقات هذه وانتهى بعد استعراضها الى نتيجة "لا يعرف أحد بالضبط لماذا اعطي وعد بلفور..".

ولكن هذا الموقف الاخير فيه ابتعاد كثير عن الحقائق. فلا شك ان هناك مؤشرات عدة توصلنا الى التعرف على الأسباب الحقيقية التي ادت الى اعطاء هذا الوعد. ويشكل سير التاريخ احدى هذه المؤشرات الهامة. فباستقراء صفحاته نجد ان الدول الغربية الاستعمارية كانت في حالة منافسة للسيطرة على فلسطين. وتعتبر حملة نابليون عام ١٨٩٩ اقدم المحاولات الاوروبية في العصور الحديثة في هذا الاتجاه. فعندما غزا نابليون البلاد فقد حاول استمالة اليهود الى جانبه كما أبدى رغبة في منحهم امتيازات استيطانية ان نداء نابليون لخلق قاعدة استيطانية يهودية في فلسطين يشكل المثل الاعلى السابق لوعد بلفور.

وفي اطار المنافسة الاستعمارية يأتي الاسطول الانجليزي ليساعد في تضيق حصار نابليون لعكا عام ١٧٩٩، كما ساهم الانجليز فيما بعد مساهمة فعالة في اخفاق حملة محمد علي باشا على سوريا. وهذا القرن

بعد حوالي ثلاث سنوات من المفاوضات بين الطائفة اليهودية في بريطانيا والمنظمة الصهيونية من جهة وحكومة جلالة الملك من جهة ثانية وبعد استعراض ستة وثائق مقدمة للمتفاوضين فقد تم اختيار الوثيقة التي قدمها يهود بريطانيا لتكون اساسا للاتفاق. وقد ارسلها ارثر بلفور وزير الخارجية البريطانية على شكل رسالة الى البارون روتشيلد في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ وجاء فيها:

"يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتكم التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة واقتره: أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يأتي بعمل من شأنه أن يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى. اكون ممتنا لكم لو ابلغتم هذا التصريح الى الاتحاد الفدرالي الصهيوني...

وبذلك فقد حققت الصهيونية العالمية أحد أهدافها بالحصول على الوثيقة الدولية الاولى والتي تدعم مشروعها لبناء دولتها في فلسطين.

#### أسباب الوعد

كتب هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية" والذي نشر في فيينا عام ١٨٩٦ ما يلي "سنكون بالنسبة الى أوروبا جزءا من حائط يحميها من اسيا وسنكون بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية.. كما جاء في تقرير كامبل بنرمان والتقرير الذي وضعته الهيئة التنفيذية



## أضواء على مسيرة الوحدة الأوروبية من روما الى ماستريخت

باريس عام ١٩٥١ وبدأ تنفيذها الفعلي عام ١٩٥٢..  
أما معاهدة روما فقد جاءت اشمل وبدأ تنفيذها عام ١٩٥٨ وتحددت لها فترة انتقال لا تتجاوز ١٥ عاماً، وقد أعلن في أول كانون الثاني عام ١٩٧٠ انتهاء فترة الانتقال على أساس ان السوق المشتركة قد حققت تعاوناً وثيقاً لم يسبق لدول مستقلة من قبل تحقيقه.

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩١ وافق المجلس الأوروبي، الذي يضم رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية، على اتفاقيتين عرفتا بمعاهدة ماستريخت:

- المعاهدة الأولى تتعلق ببعض خطوات الوحدة في مجالات التعليم والبحوث وحماية البيئة، والسياسة الخارجية المشتركة والدفاع والشرطة والقضاء..

- والمعاهدة الثانية تتعلق بمراحل قيام الوحدة النقدية والتي وردت في تقرير ديلور وهي من ثلاث مراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: من تموز/ يوليو ١٩٩٠ حتى نهاية ١٩٩٣، وتهدف الى تحقيق أكبر قدر من تجانس السياسات النقدية والمالية والتنسيق بين البنوك المركزية وصولاً الى نظام للبنوك المركزية.

المرحلة الثانية: تبدأ من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ وفيها يتم انشاء مؤسسة النقد الأوروبية.

المرحلة الثالثة: من كانون الثاني ١٩٩٩ حيث يجري التعامل بوحدة النقد الأوروبية بدلاً من عملات الأعضاء ويتولى البنك المركزي الأوروبي السياسات النقدية الأوروبية.

على ان ومع نهاية عام ١٩٩٦، تكون المؤسسة النقدية الأوروبية قد انتهت من وضع نظام البنك المركزي الأوروبي الذي سيتولى السياسات النقدية لدول المجموعة.

واكدت دول الجماعة انه اذا بلغت ٧ دول من المجموعة على الأقل بنهاية عام ١٩٩٦ تقريب مستوى

■ من المفترض ان تبدأ المرحلة الثانية من الوحدة الأوروبية في بداية السنة القادمة، حيث ستشدد المفوضية الأوروبية رقابتها على الاقتصادات الأوروبية كمرحلة أولى على طريق انشاء البنك الأوروبي المركزي.

وكانت الوحدة الأوروبية قد مرت بمراحل مختلفة، منذ الخمسينات حتى الآن، فموجب اتفاقية روما عام ١٩٥٧ أقامت السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا وإيطاليا وهولندا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا ولوكسمبورغ، ثم اتسع نطاق عضوية السوق بانضمام كل من بريطانيا وأيرلندا والدانمارك واليونان وإسبانيا والبرتغال، فأصبحت تتشكل من ١٢ دولة، فضلاً عن كثير من الدول المنتسبة للسوق.

ووفقاً لمعاهدة روما فان هدف المجتمع الاقتصادي الأوروبي ازالة القيود على التجارة والحوافز الجمركية بين هذه المجموعة وتوحيد تعريفاتها الجمركية مع كفاءة حرية انتقال العمالة ورأس المال بها، إضافة لتنسيق سياساتها النقدية والاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذا الغرض قضت معاهدة روما بتكوين أربع هيئات وهي:

\* اللجنة التنفيذية وتختص بتقديم المقترحات.  
\* مجلس الوزراء ويمثل الحكومات الأعضاء وينسق سياساتهم.

\* البرلمان الأوروبي الموحد الذي يتكون من ١٤٢ برلمانياً ويتم تعيينهم من برلمانات الدول الأعضاء، ومهمته الأساسية الرقابة على أعمال المنظمات الأوروبية.

\* محكمة العدل وتختص بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء.

لقد سبق انشاء السوق الأوروبية المشتركة بشكلها الحالي ثلاثة تجمعات أوروبية بارزة هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي انشئت عام ١٩٤٨ واتحاد المدفوعات الأوروبي الذي انشئ عام ١٩٥٠ والسوق المشتركة للفحم والصلب بموجب معاهدة عقدت في

ملتزمة للصهيونية والصهيونية سواء كانت صواباً أم خطأ خيراً أم شراً متصلة الجذور في تقاليد متطاولة العصور وكذلك في حاجات الحاضر وآمال المستقبل بما هو اعمق رغبات وأهواء العرب).

وتسير السياسة البريطانية في نفس خط التضييق والخذاع فياتي الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ليفسر وعد بلفور بأنه لا يعود انشاء مركز للاشعاع الثقافي والديني لليهود في فلسطين. بينما الحقيقة التي ظهرت فيما بعد أن الحكومة البريطانية قد التزمت بتنفيذ هذا الوعد باتجاه انشاء دولة يهودية كما أنها قد استمرت في السير في الطريق مع اليهود خطوة خطوة في هذا الاتجاه وحينما مكنتهم من فلسطين فقد قررت الانسحاب حيث تم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل في ١٤/٥/١٩٤٨.

بطلان الوعد جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية الى مؤتمر السلام في جنيف عام ١٩١٩ ما يلي (هذه الأرض هي الموطن التاريخي لليهود) كما جاء في اعلان قيام دولة اسرائيل انه (بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي قد انشئت هذه الدولة) كما اورد نفس الاعلان في الفقرة الخامسة (ان حق الشعب اليهودي في الانبعاث داخل وطنه الخاص قد اعترف به تصريح بلفور). وهكذا تحاول الصهيونية الخروج من المازق بالربط بين الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين واصدار وعد بلفور. وتقدم لذلك ان الوعد لم ينشئ حقاً بل اعداء الحق لأصحابه!! ويأتي هذا في اطار الرد على المقولة التي اوردتها ارثر كوستلر في كتابه (الوعد والوفاء) والتي قال فيها (امة وعدت أخرى علناً بارض أمة فاشلة) وقد أصبحت هذه العبارة فيما بعد اساساً للنقاش في شرعية الوعد. ولا شك ان الوعد يثير نقاشاً تاريخياً وقانونياً وأخلاقياً.

فمن الناحية التاريخية: فانه يستحيل ان نعطي اليهود (حقاً تاريخياً) باعتبارهما أول ن شغل ارض فلسطين. فعندما أتت القبائل العبرية الى هذه الأرض مع موجة الهجرة الآرامية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد فقد وجدت بها سكاناً أصليين هم الكنعانيون وفي نفس الفترة تقريباً فقد وصلت الى البلاد شعوب من بحر ايجة واستقرت بين الكرمل والصحراء وهم (الفلسطينيون) والتي اخذت البلاد اسمهم فيما بعد. ويقول الفيلسوف روجيه جارودي في كتابه (ملف اسرائيل) ان (الفلسطينيين الحاليين ينحدرون من السكان الاصليين الكنعانيين وهم يعيشون فوق تلك الأرض منذ خمسة الاف عام على

الاقبل) كما يقول في مكان آخر (ان العبرانيين عندما استقروا في فلسطين اما بالتسلل اليها او بغزوها هم على الاكثر غزاة بين اخريين مثلهم مثل البابليين والحثيين والمصريين والفرس والاعريق والرومان) وهكذا لا يمكن القول ان وعد بلفور قد أعاد الحق لأصحابه كما لا يمكن القول انه انشأ حقاً لثبوت بطلانه.

أما من الناحية القانونية: فان الوجود البريطاني في فلسطين قد بدأ على شكل احتلال ومن المتفق عليه قانوناً ان الاحتلال لا يفيد الملكية. لذلك فان حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تتصرف بهذه البلاد دون رغبة سكانها وهم المالكون الحقيقيون لها. أما بعد صدور صك الانتداب فان فلسطين تصبح (امانة مقدمة في علق الحضارة) كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم. ولا شك ان الامانة تقتضي المحافظة على الاراضي الفلسطينية وتحقيق رفاهية شعبها (وتقديم مشورة ادارية من قبل الدولة المنتدبة وذلك الى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها) كما ورد في نفس المادة الفقرة الرابعة. وبذلك فانه لا يجوز لبريطانيا ان تنشئ حقاً للغير في البلاد دون رضی وموافقة المالكين الحقيقيين لها وهم عرب فلسطين.

أما من الناحية الاخلاقية: فقد كانت بريطانيا قد وعدت العرب بالمساعدة على قيام الدولة العربية المستقلة لقاء قيامهم بالثورة ضد العثمانيين. وقد فعل العرب ذلك في العاشر من حزيران ١٩١٦ حيث تمكنوا بالتعاون مع قوات الحلفاء من دحر الجيوش العثمانية عن فلسطين في ايلول ١٩١٨ فوضعها الحلفاء تحت ادارتهم العسكرية باعتبارها جزءاً من بلاد العدو المحتلة وقد ادارت بريطانيا ظهرها للعرب وشعرت مع فرنسا في محادثات سرية حتى توصلت معها لاتفاقية في ١٦ ايار ١٩١٦ عرفت فيما بعد باتفاقية سايكس بيكو وتتضمن توزيع الوطن العربي الى مناطق نفوذ استعمارية. وبذلك تكون بريطانيا قد اخملت بقاعدة اخلاقية هامة في السلوك السياسي والانساني على حد سواء.

ان هذه الاسباب وغيرها مما لا يتسع لذكرها الان تشير نقاشاً موضوعياً حول شرعية الوعد وصحته وتقتضي بنتيجة منطقية تقود، الى بطلان هذا الوعد. ومع المناداة ببطلان هذا الوعد فانه لا بد من التمسك ايضا ببطلان النتائج التي افرزها على الصعيد السياسي وهو قيام دولة اسرائيل وذلك طبقاً للقاعدة القانونية التي تقتضي بان ما بني على الباطل فهو باطل ■



التضخم وأسعار الفائدة وعجز الموازنة ونسبة الاقتراض الحكومي فإنه يمكن بدء المرحلة الثالثة.

وبصورة عامة، فإنه أهم بنود اتفاقية ماستريخت هي:

- لكل مواطن في دول المجموعة حق الانتخاب الإيجابي والسلبي للانتخابات المحلية والأوروبية.

- الانتقال التدريجي إلى الاتحاد السياسي مع سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

- خلق مواطنة اتحادية.

- خلق اتحاد اقتصادي ونقدي كامل واعتماد نقد مشترك يتحقق في موعد اقضاه عام ١٩٩٩ م.

- تقوية التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في المجموعة في مجال السياسة القانونية والداخلية (على سبيل المثال الشرطة وحق اللجوء السياسي).

ويشير المختصون في الشؤون الأوروبية إلى أن التقرير الذي قدمه المفوض العام للمجموعة السيد ديلور في عام ١٩٨٩ شكل أساسي الحوار حول الوحدة النقدية والمالية للجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولأن المشاكل النقدية تبدو آثارها واضحة على مستقبل الوحدة الأوروبية فإننا سوف نتناولها للتعرف على أهم المشكلات التي تعترض أوروبا الموحدة ومواقف أهم دول المجموعة.

ففي ألمانيا، تم تنفيذ الوحدة النقدية بين شطريها في تموز/ يوليو عام ١٩٩٠، قبل الاعلان الرسمي عن توحيد الشطرين الغربي والشرقي في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، وقد أدت هذه الخطوة إلى زيادة ثقل ألمانيا داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مما أبرز أهمية طرح مشروع وحدة أوروبا كلها. وكان لاتحاد ألمانيا دور كبير في تدعيم مركز المارك الألماني في مواجهة العملات الرئيسية الدولية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي والين الياباني بالإضافة إلى العملات الأخرى، مثل الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي، وذلك على الرغم من الأعباء التي تتحملها ألمانيا في عملية ادماج الشطرين وظهور معدلات أعلى للبطالة أو مخاوف من ارتفاع معدلات أعلى للبطالة أو مخاوف من ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة المعروض النقدي، الأمر الذي يزيد من حزن ألمانيا على تحقيق أسعار الخصم في المرحلة اللاحقة باعتبار أن الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيا لسعر الخصم يمثل إحدى أدوات مواجهة التضخم، لكن ألمانيا لا تزال تتعرض من شركائها في الجماعة الأوروبية لتخفيض أسعار الخصم لأقامة الفرص للعملات الأقل قوة في السوق لالتقاط انفساسها اللاحقة.

أما في فرنسا، فتعتبر البطالة (٣ ملايين عامل) من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى العجز بالموازنة المقدرة أن يصل خلال عام ١٩٩٣ الحالي إلى نحو ٤,٨ % من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي يتعرض لها الفرنك الفرنسي إلا أن فرنسا أبدت معاملة ماستريخت في استفتاء شعبي بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٠، أو لعل الموقف المساند لفرنسا من قبل البنوك المركزية الأوروبية وتعديل حدود الذبذبة إلى ١٥ % صعودا وهبوطا سيساعدها في دعم سياستها المالية والنقدية دون الاضطرار إلى إعادة تقويم الفرنك الفرنسي في إطار النظام الأوروبي.

وتعارض بريطانيا قيام بنك مركزي أوروبي موحد أو قوة عسكرية موحدة مستقلة عن الحلف الأطلسي، فهي حريصة على عدم هيمنة أية سلطات مركزية للجماعة الأوروبية على سياستها الداخلية أو الخارجية، وهي بذلك تلتقي مع توجهات السياسة الأمريكية، ففي مجال الوحدة النقدية ترى بريطانيا من المناسب استمرار التنافس بين العملات الأوروبية وعدم توحيد النقد الأوروبي على أساس أن تثبيت سعر الصرف يرتبط تحقيقه بإصلاح النظام النقدي الدولي.

أما في مجال آلية سعر الصرف الأوروبي فقد ارتبطت به بريطانيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، وحين تعرض الاسترليني لضغوط مضاربة وتخلت المجموعة عن دعمه وخاصة ألمانيا، ولكي لا تضطر إلى إعادة تقويم عملتها في إطار النظام النقدي الأوروبي قد أثرت الخروج من هذا النظام على أمل أن يستعيد الاسترليني مكانته واستقراره في ظل التعويم وقوى العرض والطلب.. وهكذا، فإن القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية الأوروبية في حرية تذبذب أسعار الصرف لعملاتها باستثناء المارك الألماني والجيلدر الهولندي إنما يهدف للمحافظة على وضع مرن للنظام وتمكين معظم دول الجماعة من انتهاز السياسات النقدية الملائمة لها في هذه المرحلة وذلك على حساب أهداف الوحدة النقدية الأوروبية فإذا ما تمكنت دول الجماعة في المرحلة القادمة من مواجهة مشكلاتها وتحقيق استقرار لعملاتها فإنه يتوقع أن تمضي حينئذ دول الجماعة نحو تحقيق وحدتها النقدية.

ومن جهة أخرى، ثمة كثير من القادة السياسيين الأوروبيين يعتقدون بأن معاهدة ماستريخت والنظام النقدي الأوروبي لم يحققا أي نجاح على الصعيد العملي

للعاملين في الشطرين الشرقي والغربي، ورغم قرار الحكومة الألمانية إبقاء قيمة المارك الألماني الشرقي معادلة للمارك الغربي إلا أن الاقتصاديين يقولون بأن استمرار في هذا الوضع، المفتعل والمصطنع، سيزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا وسينسف وعود الحكومة الألمانية لمواطنيها بأن ألمانيا بعد التوحيد ستكون القاعدة الاقتصادية الأساسية لأوروبا دون أي متاعب أو جهد.

ولكن الواقع أظهر أن الأمور ليست بهذه السهولة، فبعد توحيد ألمانيا تفاقم الأزمة الاقتصادية وزاد انتشار العاطلين عن العمل وكل ذلك وجد انعكاساته السلبية على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد، والذي وجد تعبيراته في موجة العداة العنصرية لكل ما هو أجنبي في ألمانيا، خاصة جاليات بلدان "العالم الثالث". ومما لا شك فيه أن تصاعد أعمال العنف والحقد والعنصرية في ألمانيا أخذ يشكل خطرا معينا على الوحدة الأوروبية ومستقبل ماستريخت ككل.

ويشير المراقبون إلى أن أوضاع بلدان أوروبا الشرقية سوف تعترض مسيرة الوحدة الأوروبية، إذ أن هذه الدول تواجه صعوبات هائلة في عملية الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الرأسمالي، إذ أنها تشهد استفحالا لمشكلاتها الداخلية، التي تتخذ في أغلب الأحيان اشكالا عنيفة وصراعات دموية. وإذا كانت الجماعة الأوروبية جادة في نقل هذه البلدان إلى مستويات البلدان الغربية فإنه يتوجب عليها تقديم مساعدات هائلة.

ومن الواضح أن أوروبا ليس لديها القدرة على تحمل الأعباء التي تفرضها عملية التحول في بلدان أوروبا الشرقية، مما يشير إلى أن المخاض الصعب ينطوي على احتمالات الانفجار الاجتماعي الذي قد يجهض عملية الانتقال إلى الرأسمالي التي لن تجلب لهذه البلدان سوى الكوارث والجوع والحروب.

كما أن مأساة مسلمي البوسنة وتطورات الأزمة هناك تبعث الرعب والخوف في أوروبا كلها، مما يعرض الوحدة الأوروبية لخطر الفشل، وذلك في الوقت الذي تندفع فيه معظم الحكومات الأوروبية نحو توحيد قواها لنقل القارة إلى مرحلة تتمتع فيها من منافسة الأعداء الأمريكيين الأقوياء على الساحة الدولية ومن هنا يدرك قادة الرأي العام الأوروبي أن محافظة أوروبا على موقعها ودورها العالمي يتقضي تطبيق وحدتها على أساس معاهدة ماستريخت ■

بل (يمكن القول انهما دفنا ولم يعد بإمكان بحث الروح فيهما) على حد تعبير أحد القادة السياسيين الأوروبيين. ويقترح هؤلاء على الدول الأوروبية العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل المعاهدة أو بكلمات أخرى أن تقوم كل دولة أوروبية بإدارة اقتصادها الوطني بطريقتها المستقلة وأن تسمح لعملتها الوطنية بالتعويم مقابل العملات الأوروبية الأخرى لكي تستطيع المحافظة على قيمتها الفعلية مقابل العملات الأخرى، ويعتبر هؤلاء القادة أنه من الضروري على كل دولة أوروبية بمفردها أن تفقد إلى معالجة مشاكلها وازماتها الاقتصادية والبطالة والتضخم الخ.. بأسلوبها وطريقتها الخاصة، وينطلقون برأيهم هذا من فكرة إنشاء أوروبا الموحدة غير ممكنة التحقيق في الظروف الراهنة، ويستندون في تحليلاتهم إلى واقع محدد وهو أن فتح الحدود بحرية لانتقال الأيدي العاملة بين البلدان الأوروبية وانتقال الأشخاص فكرة غير عملية وحتى مضرة من الوجهة السياسية إذ كيف يمكن السماح بالتدفق بين البرتغال والدانمارك إلى سبيل المثال وهذا ما جعل هؤلاء يعتقدون بأن الوحدة الأوروبية ليست سوى حلم لا يمكن تحقيقه. واللائت للنظر أن من يتبنى هذا الرأي ليس فقط بعض الساسة البريطانيين بل حتى بعض الساسة الألمان والفرنسيين وخاصة الديغوليين.

أما الرأي الآخر المناقض للاول فإنه يؤكد على أن المعاهدة حية ومستتج حتما، ورغم كل الصعوبات التي تعترضها ويشيرون إلى أن تحقيق ذلك مستغرق وقتا طويلا ليس كما كان متوقفا سابقا.. ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي الحكومتان الألمانية والفرنسية خاصة بعد التغلب على الخلافات التي نشبت بينهما منذ فترة قريبة عقب رفض الألمان انقاذ الفرنك الفرنسي القوي بواسطة خفض سعر الفائدة المصرفية في ألمانيا.

إن حقيقة الأمر هي أن المجموعة الأوروبية وجدت نفسها أمام الدخول في مرحلة تاريخية جديدة، مرحلة ما بعد تفتيت المنظومة الاشتراكية وقيام الوحدة الألمانية التي بدأت تخلق بعض المنغصات للحلفاء في أوروبا حيث يعتقد العديد من المناصرين الأشداء للوحدة الأوروبية بأن عملية توحيد شطري ألمانيا أساءت كثيرا لمستقبل الوحدة الأوروبية إذ أدى توحيد ألمانيا إلى خلق مشاكل جديدة ومعقدة بين الشطرين. وتتمحور هذه المشاكل حول تفاوت التطور الاقتصادي والأوضاع السيئة جدا في الشطر الشرقي مقارنة بالوضع السابق، وهذا الوضع دفع حكومة ألمانيا إلى زيادة الضرائب المرفقة



## الاتجاهات الناشئة في الوضع الدولي الجديد

### أولارا أوتونو

الحالي فهي المرحلة التي شهدت تجميدا للتاريخ بالتبويات التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي سيطرت عليها المواجهة بين الشرق والغرب بدرجة أعادت السريان الطبيعي للتاريخ.

الوضع الحالي لأن هو تفكيك للنظام كان قائما وليس تشكيلا لنظام جديد، وعلى ذلك فهو يبشر بقدر هائل من الحيرة إذا ما حاول المرء التعرض للقضايا المرتبطة به. فالفجوة بين النظرية السائدة في الوضع الحالي والقائلة بالسيادة القومية لكل دولة، والتطبيق الذي يسلبها هذه السيادة والذي تعددت نماذجه في ظل الوضع نفسه تمثل مبررا قويا للحيرة التي يتنبأ بها أوتونو. إذ ترتفع في ظل الوضع الحالي شعارات تطالب بازدياد الديمقراطية وعجز الحكومات عن بسط سيطرتها على أراضيها، وحماية البيئة والأمراض الوبائية أو ما يعرفه أوتونو بالاعتماد المتبادل الموضوعي، إلى جانب الاعتماد المتبادل الذاتي الذي لا تستطيع معه الدول النامية أن تقول لا للمنظمات الاقتصادية الغربية كالبنك الدولي وصندوق النقد. واعتلما لعوامل مساعدة مثل النزاع الاختياري من بعض الدول عن سيادتها القومية للانضمام إلى كيانات أكبر ومثل التدفق الهائل للمعلومات ودوره في إلغاء الحدود بين الدول والمنظمات الاقتصادية فوق القومية التي تمارس أنشطتها بعيدا عن سيادة الدولة.

وهذه المطالبة بالمشاركة الدولية تعني تآكل السيادة القومية الواقعية للدولة وإن احتفظت الدول بسيادتها القانونية مما يعكس تناقضا أوليا يمثل أحد ملامح الوضع العالمي الناشئ. خاصة مع تعدد المناطق التي يرشحها الكاتب للوقوع تحت رطاة اقتحام المجتمع الدولي لحدودها سواء في العراق والمودان أو يوغوسلافيا أو ليبيريا أو الصومال التي تحقق سريعا ما تنبأ به أوتونو بوصول قوات دولية تقودها الولايات المتحدة إلى أراضيها.

ومع غياب ضمانات ومحددات زمنية وكيفية لهذا الاقتحام، ومع احتمال تحوله إلى مواجهة جديدة بين

■ ما أن نطق جورج بوش بتعبير "النظام العالمي الجديد" حتى شاع استخدامه بافراط وآلية من جميع المعنيين بالأمور دون مراجعة أو تحفظ إلا باستثناءات قليلة ركزت تحفظها على لفظة جديدة باعتبار أن النظام الناشئ هو استعادة لنظام قديم شاع استخدامه قبل ذلك وليس ابتكارا لنظام لم يعرف من قبل، أو باستثناءات نادرة أشرت استخدام تعبیر المجتمع الدولي الجديد باعتبار أن البيئة الناشئة عن المتغيرات الدولية الأخيرة لم يسدها بعد نظام محدد يمكن الاتفاق على ملامحه، وإنما هو مجتمع قد يسوده النظام أو تعمه الفوضى، وهو في كل الأحوال ما زال في مرحلة وسط جرى وصفها بالمرحلة الانتقالية. وقد أشار زيجينيو بريجنسكي إلى فكرة قريبة من هذه في مقال له بعنوان النظام والاضطراب وزعامة الولايات المتحدة قال فيه أن النظام الجديد لم يولد بعد ولن يولد قبل ثلاثين أو أربعين عاما (النظام والاضطراب وزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن كوارترلي، ربيع ١٩٩٢).

ويرجع ذلك إلى غياب الاتفاق على تعريف محدد لماهية "النظام" والمقصود به، وهل هو النمط السائد من العلاقات الدولية في مرحلة ما وفق التفاعلات الخاصة بهذه المرحلة؟ أم هو التراتبية الناجمة عن التوازن أو عدم التوازن بين القوى المكونة للعالم؟ بعبارة أخرى هل هو نتاج للحركة الطبيعية للقوى والتاريخ أم أنه عملية مقصودة ومديرة تتدخل فيها القوى الكبرى لمنع التاريخ من المضي في مساره، ولتشكيل بيئة مصطنعة تلبي مصالح هذه القوى؟

التعريف الأخير يتبناه الباحث الأفريقي أولارا أوتونو رئيس أكاديمية السلام بنيويورك وقد طرحه في محاضرة ألقاها في افتتاح مؤتمر "الكومنولث والنظام العالمي" (تموز ٩٢)، وخلص منه إلى استنتاجات غير مطروقة. يمكن تلخيصها كالتالي: الوضع العالمي الحالي غير مديبر أو منظم ومن ثم لا يمكن أن نطلق عليه مصطلح النظام العالمي الجديد، بينما يمكن إطلاق هذا المصطلح بكل ثقة على المرحلة السابقة على الوضع

أن الالتحام بالشعب يمنح المناضل القدرة على النظر إلى الأمور بعصق أكبر وبجد أكثر فيبتعد عن النظرة السطحية والتبسيطية وعن الادعاء الكاذب بمعرفة همومها ومصالحها أكثر منها، وعن ادانة المجتمع لأنه لم يستجيب لدعوتها، فيكون أكثر فهما وجدارة.

أما على الصعيد الموضوعي فإن العمل داخل الأطر الاجتماعية يمنح التنظيم الفرصة للالتحام بالقوى الاجتماعية والتفاعل معها فيدرك امكانيات هذه القوى وامكانياته هو على صعيد المواجهة مع المشكلات وحلها، وهذا يتيح له القدرة على التخطيط العملي الجاد لأن أهم سمات الخطة الناجحة هي المعقولية والعملية وهاتان السمتان لا تتحققان إلا إذا توفرت المعرفة الدقيقة.

كما يتيح الالتحام بالشعب للتنظيم فرصة تلقي مبادرات الجماهير الحية والخبرة لحل المشكلات ومواجهة الصعاب، والقدرة على توظيف هذه المبادرات فإذا كانت الفكرة.. فكرة الجماهير، فإن الجماهير ستبذل بها وتنفذها بسهولة.

ويمنع الالتزام بالشعب القوى الاجتماعية أصاما بالأهمية والثقة بالذات والقدرة على الإبداع وتفجير الطاقات الخلاقة الكامنة في كتلتها. وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تحريرها من الشعور بالعجز والعطالة وإلى تطوير الحركة الاجتماعية لتكون ليس فقط أداة إنتاج بل وإبداع وتغيير في ذات الوقت مما ينمي شخصيتها الاجتماعية ويجعلها قوة فعلية لها دورها في إدارة المجتمع وصناعة القرارات وموازنة ثقل الدولة.

### التنظيم والمجتمع:

إن الرؤية السياسية التي أفرزت هذا الشكل من العمل التنظيمي هي الأنسب لظروف الملف الاجتماعي والمعرفي الذي نعيشه. وهذا التمازج بين التنظيم والمجتمع يجعل من التنظيم همزة وصل بين العفوية والوعي، ومحركا اجتماعيا فهو أداة للتجميع والتدريب والتنفيذ. فهو يقدر على استيعاب كل نشاط، منظم كان أو غير منظم يقدر على مراعاة الخبرة وتدريب الكادر وتشبيث الانجازات المؤسسية والسياسية وتعميق جذور الحركة جماهيريا، فهو ينطلق من الواقع ليبنى مؤسساته ورموزه وتياراته وليطور الواقع ويغيره.

يستطيع هذا الشكل التنظيمي حل مشكلة الانقسام بين الوعي والعفوية، وهي مشكلة مستعصية واجهت التنظيمات العربية "العقائدية" التي غلبت الجانب الشكلي للتنظيم على الانفتاح المباشر على الواقع

والناس واضطرها في ما بعد، عندما وصل بعضها للسلطة التي قمع الجماهير. فهو قادر باتاحتها الفرصة لطرفي العلاقة (التنظيم والناس) بالتواجد والنمو والفعل حيث يستطيع المنظم تأكيد وعيه بمبادئه وأهدافه وأساليب عمله واحترام الجماهير، ويسمح للجماهير بالاشتراك عمليا في نشاطاته ووضع برامج وخطته على تجاوز هذا المأزق القاتل. وستكون ثمرة حل هذه المشكلة اتساع نطاق التنظيم شعبيا واندماجه في المجتمع مما يجعله قادرا على الفعل والتأثير وقادرا على عكس التعددية داخل المجتمع فيما يحره من تسلط مجموعة أو أفرادها.

إن انطلاق هذه الرؤية السياسية من "مسلمة" أن لمعظم الشعب مصلحة في التغيير ستدفع التنظيم إلى الاحتكاك بأغلب الفئات الاجتماعية والسعي للتنظيم الجماعي بمعنى الاتصال بالجميع وتوحيد جهودهم والمساهمة في حل المشاكل المترتبة على اختلاف رؤاهم وظروفهم وضمان استمرار وحدة التوجه، ولو لم تقم صلات عضوية، وستجعل البحث عن أية نقطة التقاء تسمح بتشكيل إطار للتفاعل والعمل والأخذ من كل حسب قدرته ورويته قاعدة لهذا العمل. وهذا يقبل إلى أدنى حد قمع الأطر التنظيمية وانغماسها في الطقوس الشكلية.

في الختام نستدعي هذه الفكرة التنظيمية ليس فقط للانغماس في أرض الواقع على طريقة العمل داخل الأطر الاجتماعية القائمة فقط بل والتحرك بهذه الأطر ومعهما للتطوير والتطور والانخراط في مخاض اجتماعي شامل. وهذا يتطلب:

- ١- تقسيم الأطر الاجتماعية القائمة وسبل تنقيتها مما علق بها في فترات الاحتلال.
  - ٢- بث الدفء في أوصالها عن طريق تغذيتها بدماء شابة.
  - ٣- التحرك معها وبها لتعزيز الروح المعنوية.
  - ٤- طرح مبادرات وبرامج للتصدي للمهام الاجتماعية والعمل على فرز قيادات ذاتية.
  - ٥- خلق جهاز إدارة ذاتية لحل المشكلات محليا.
  - ٦- خلق مؤسسات اجتماعية لإدارة الحياة تعيد للمجتمع فعاليته ودوره في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.
- طبعاً ليست هذه الأطر الميدانية على درجة واحدة من الأهمية كما أن إقامتها ليست أمراً سهلاً. لذا فإن إنجازها يقتضي معرفة بالواقع والامكانيات ووضع خطة لانجازها لأن وضع المهمة والتوفيق في ترتيب الأولويات شرط النجاح ■



## بيان المجلس الثوري لحركة فتح

كما ناقش المجلس اوضاع العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية واتخذ الاجراءات المناسبة. واكد المجلس الثوري على تقديره العالي للدعم الذي قدمته وتقدمه تونس الشقيقة ورئيسها المجاهد زين العابدين بن علي وشعبها الشقيق وحكومتها لشعبنا الفلسطيني وتوفيرها كل العوامل والاسباب التي سهلت قيام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بعملها في مختلف المجالات، مؤكدة بذلك على وحدة الانتماء والمصير العربي واننا ونحن نتأهب للعودة الى ارض الوطن سنبقى نحمل في ذاكرتنا وقلوبنا هذا الدفء الاخوي الذي وفرته لنا تونس وساعدتنا به في تحقيق اهداف شعبنا وتطلعاته.

وقد اصدر المجلس الثوري في ختام دورة اجتماعاته البيان السياسي التالي:

### اولا - الاهداف والثوابت الوطنية:

انطلاقا من ضرورة مواجهة وتلبية متطلبات بناء السلطة الوطنية الفلسطينية على ارض فلسطين تنفيذا لاتفاق اعلان المبادئ وفي ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية المتلاحقة وضرورة توظيفها من اجل تحقيق طموحات شعبنا الفلسطيني واهدافه الوطنية الثابتة في الحرية والاستقلال، فان المجلس الثوري لحركة فتح وبعد الاستماع الى تقرير اللجنة المركزية ومداخلات اعضاء المجلس على مدى يومين كاملين يحدد الاهداف التالية كبرنامج عمل لحركة فتح انطلاقا من الثوابت الوطنية الفلسطينية ومن اهداف ومبادئ فتح وقرارات مجالسنا الوطنية في دوراتها المتعاقبة.

١- التمسك الثابت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا داخل الوطن وخارجه واطار وطنيا تتحمل فيه عبء قيادة النضال الوطني لشعبنا حتى يتم احقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

■ تونس، ١٥ - ١١ "فيا" ... عقد المجلس الثوري لحركة فتح دورة اجتماعاته الحادية عشرة يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر الجاري في رحاب تونس الشقيقة بحضور الأخ ابو عمار رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة القائد العام ورئيس السلطة الوطنية.

وقد صادق المجلس خلال دورته على التقرير المقدم من اللجنة المركزية الذي تضمن شرحا كاملا عن التحركات والقرارات السياسية والخطوات التي اتخذتها اللجنة والتي ادت الى توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يوم ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، كما اتخذ المجلس مجموعة من القرارات تتعلق بالاجراءات المطلوبة انجازها في المرحلة القادمة لتنفيذ الاتفاق على ارض الواقع تنفيذا امينا بما يكفل مصلحة الشعب الفلسطيني من جميع جوانبها وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان المجلس يؤكد ان هذا الاتفاق انما جاء نتيجة ومحصلة طبيعية لنضال وتضحيات شعبنا وآلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والذي شكل انتزاعا بالاعتراف بوجود شعبنا وحقه في وطنه، واتخذ المجلس الثوري لحركة فتح قرارا بتشكيل مجموعة من اللجان من اعضاء المجلس الثوري وكوادر الحركة تتولى اعداد البرامج لتنظيم عودة الكوادر والمناضلين الى ارض الوطن.

وقد استمع المجلس الى التقريرين من الاخوين ابو عمار وابو اللطف ثم بعد ذلك استعرض المجلس التقرير المقدم من اللجنة السياسية ولجنة الرقابة الحركية وناقش باسهاب الاوضاع المالية واتخذ التوصيات المناسبة لمواجهتها، كما ناقش المجلس الوضع الامني واتخذ القرارات المناسبة لحماية امن الثورة،

سميتفوق كثيرا على جيرانهم من الدول العربية. ولكن هذا الارتباط سيحرمهم من الاستقلال السياسي والهوية الوطنية المستقلة. اما الخيار الاخر وهو الارتباط بمحيطهم العربي.. فهو وان كان سيجعلهم بعد عشر سنوات في وضع اقتصادي اقل من الاسرائيليين فان وضعهم سيكون احسن من جيرانهم العرب ولكنه سيمكّنهم من تحقيق استقلالهم السياسي.

لقد قررت منظمة التحرير الفلسطينية ان يكون الاقتصاد الفلسطيني مستقلا بعيدا عن التبعية وبعيدا عن الوصاية وبعيدا عن الخضوع. وكما انطلقت حركتنا فتح، لا خاضعة ولا تابعة أو موجهة ننطلق باقتصادنا الوطني لا خاضعا ولا تابعا ولا موجهة الا بما يخدم مصلحة شعبنا الفلسطيني، حيث الجماهير التي خاضت الثورة وفجرت الانتفاضة المباركة وفرضت بدمائها وتضحياتها ومعاناتها سلطتها الوطنية على طريق استقلالها الوطني وبناء دولتها المستقلة هي صاحبة الارض ومالكة فلسطين. ان المعاناة الاقتصادية التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية والتي تنعكس على عائلات الشهداء والاسرى والمعتقلين وكذلك على عائلات المقاتلين والعاملين في كل مجالات النضال الفلسطيني، لم تحرك الكثيرين من الاغنياء الفلسطينيين لتحمل الحد الأدنى من المسؤولية تجاه الالتزام الوطني، وإذا كان بعضهم ممن نعرفهم ويعرفون انفسهم قد قاموا بجزء من واجبهم، فان البعض الاخر ممن يعرفون انفسهم لم يتورع ان يشارك في حملة الحصار وتجفيف الموارد المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكما استطاعت حركتنا قيادة دفة الصراع ضد المخطط الذي استهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية.. فان حركتنا، حركة الجماهير الفلسطينية المناضلة، والمقاتلة سواء تلك التي تعارض الاتفاق او تلك التي تقبله فانها تتعامل مع المعطيات الراهنة بما يفرض منهج القراءة الفلسطينية على النصوص الغامضة. وبما يجعل القراءة الجماعية للاتفاق تعزيزا للوحدة الوطنية وللديمقراطية الفلسطينية التي تقبل النقد من موقع الممارسة البناءة وتمارس النقد الذاتي لتحقيق الابداع في ممارساتنا وادائنا بحيث نضمن تحقيق وصيانة وجهي الدولة الفلسطينية المستقلة.. الاستقلال السياسي وركيزته الصلبة المتمثلة بالاقتصاد الفلسطيني المستقل.

وانها لثورة حتى النصر

المفتعلة التي صاحبت اعلان تشكيل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، حيث جاء التشكيل مخالفا لرغبات الكثيرين من الذين يحاولون الفصل بين السيادة والاقتصاد. وإذا كان اتفاق اعلان المبادئ قد نص على تشكيل لجان للتنسيق او للمتابعة فان هذه اللجان مشكلها منظمة التحرير الفلسطينية وفي اطار السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن هنا فان المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار قد شكل ليحي تطلعات شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة وفي كل اماكن تواجدنا من اجل الوصول الى بناء اقتصاد فلسطيني حر ومستقل بعيدا عن التبعية الاقتصادية التي كرسها الاحتلال خلال ما يزيد عن ربع قرن. ان الدراسات التي وضعتها الجهات الاكاديمية سواء في جامعة هارفارد أو البنك الدولي أو غيرهما قد صيغت بعيدا عن تصور حدوث اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وبما تمثله المنظمة لهذا الشعب من كيانية وهوية ومستقبل واضح للاستقلال الفلسطيني.

ولقد عبر آشر دافيدي في المقال المشار اليه اعلاه عن سياسة التدمير الاقتصادي التي مورست ضد شعبنا تحت الاحتلال بقوله (لقد حاول جيل كامل من الصناعيين الاسرائيليين تحطيم كل امكانية لتطوير الراميل الصناعية في الاراضي المحتلة. لقد استخدم البرجوازيون الاسرائيليون سلطات الاحتلال الاسرائيلية كذراع لهم ليصبح من المستحيل على اي من الرأسماليين الفلسطينيين الحصول على الالف تصريح وتصريح اللازمة لتأسيس أي عمل كبير بدون ابراز وثيقة تثبت انه لن يكون هناك منافسة بينه وبين أي شركة اسرائيلية).

لقد وضعت صيغة الملاحق الاقتصادية وغيرها من النصوص بحيث تفرض خيارا واحدا للاقتصاد الفلسطيني وهو ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد عبر الاقتصادي الامريكي الكبير.. توماس شيلنج الحائز على جائزة نوبل والمشارك في رئاسة لجنة التوجيه التي اعدت تقرير جامعة هارفرد حول (صيانة السلام في الشرق الاوسط.. مشروع للانتقال الاقتصادي) عن عدم الانصاف في فرض خيار واحد على الفلسطينيين يتمثل بربط اقتصادهم بالاقتصاد الاسرائيلي. فهو يعتقد ان من حق الفلسطينيين الاختيار بين الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي بحيث يضمّنون بعد عشر سنوات تقريبا بين وضعهم ووضع الاسرائيليين الذين





## كيف انحاز الى قاتلي دمه

ودفع الوشاح الذي يلما في خيمة الحياة.  
كيف ينحاز الى قاتلي دمه؟  
كيف ينحاز الى ليل المحتل وظلمته؟  
كيف يتبرا من الفاتحة وسورة الاسراء..  
ليس منا، هذا القاتل..  
ليس منا.. انه  
في صفوف القتلة.. في صفوف النار  
وفي دائرة لا تعرف الحرف الفلسطيني.

(٤)

وحتى نرى الخيط القيصلي بين الحق والباطل، وبين  
الخير والشر، فلا نقط من أيدينا المعيار، لا يجوز ان  
يقطل التداخل بين الليل والنهار، وبين الصحيح  
والخاطئ.. ففي تلك المساحة ومنها، يتسلل العدو ويهيء  
بنادقه للاطلاق على روحنا..

آن لنا.. ان نتمسك بالمعايير والحدود..  
آن لنا.. ان نفتح الابواب لما هو صحيح وجميل،  
وان نغلقها امام السواد وليل ملوكه.

آن لنا، ان نعيد تلك الروح التي كانت في الاغوار  
والجنوب، تلك الروح التي جاءت بالرجال الرجال.. فلا  
زلنا نحتاج لزمن الرجال، يهجمون على المجهول للاطلاقة  
على ضوء يوم جميل وواعد..  
ذلك وعدنا..

تلك أسرار البقاء والانتقال الى اللحظة الموعودة.  
خير الكلام.

(٥)

قال تعالى: "ولكم في انقاص حياة يا أولى  
الالباب". صدق الله العظيم.

يتنكر الريح، ويتناب المدي، والاسئلة لا تزال..  
تنمو في بلادي. والسؤال هناك حالة، وبداية للقلق  
المشروع كيف تكون الخطوة، في انسياب المدي، وكيف  
لا تتصادم مع الذي كان ولا تنفي الذي سيكون؟  
تكون الاسئلة، فيشرع الفلسطيني في تأكيد ذاته،  
ويمضي الى البعيد، والصعب، يللم الاجوبة، يرتبها،  
ويضعها في السياق الذي يليق بمشوار الجلجلة. يتنكر  
الريح، ويتناب المدي، وتنبت "المسيرة" ووصايا الذين  
مضوا، وثقل الذي نحيا.. كيف يمكن للخطوة ان تستمر،  
وتتجاوز شظايا الريح، وحفر الخطى الثقيلة؟

ان تغفل الاسئلة، وان يبقى التجسس، وأن ندقق  
وندقق ليكون نغصنا، نغصنا من جوقه الشديد.. وعزقة آلة من  
آلات اللحن المنشود.

يتنكر الريح.. وتظل حيفا مدينة للحروف التي تضيء  
المعنى..

وتظل أريحا، ترنوا الى الحب القادم.. وشيئا من  
الفرح يتمش قلب المكان..

(٦)

تثقل يدك؟ فالارض بريئة.. ان الارض بريئة..  
من يحب الارض؟ يحنوا على الناس..  
من يحب المكان؟ يترصد خطى المستعمرة..  
ويحرس الزعتر، ويسج لون القمح وظلال البيلسان.

(٣)

ما أصعب ان تمتد يد لتشرح الروح..  
لو يراجع، حزن أمه ولوعة بنيها، لو يتلمس الذي أحدث  
في قسما وجوهنا وبراعة قلوبنا، لتمنى ان تغوص به  
الارض.. وتخفه الى السحيق السحيق..  
حقا.. لم يرضع ثديا فلسطينيا، انه خارج دفقة الدم،

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص ب 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 884122